

لمحات من تاريخ

الحزب الشيوعي السوداني

عبدالخالق محجوب

Founded 1946

تأسس عام 1946

لمحات من تاريخ

الحزب الشيوعي

لمحات من تاريخ

الحزب الشيوعي السوداني

عبدالخالق محجوب

تنويه

صدرت نسخة منقحة من هذا الكتاب عن دار الوسيلة، في العام 1987، لكن اصبح من العسير –وليس من المستحيل– العثور عليه في نسخة مكتملة غير ممزقة في الوقت الحالي.. وقد توقفت دار الوسيلة منذ وقت طويل.

توفرت لدي نسخة من غير نسخ دار الوسيلة مطبوعة حديثاً، ووعدت احد أعضاء "مجموعة المكتبة التقدمية" بإِرسالها وفق طلبه، ثم تنبهت إلى أن بالنسخة العديد من الاخطاء .. فقررت إعداد نسخة بطريقتي.. فاعددتها وراجعت بها بعض الاصدقاء .. ولا ازعم اننا تجنبنا الاخطاء بعد: إذ أن ذلك يحتاج مراجعتها مع نسخة مكتملة من نسخ دار الوسيلة المشار اليها اعلاه .. ومراجعتها مع بعض ما كان ينسخه الزملاء (الرفاق) عبر بضعة عقود بأيديهم، لتقديمها كدراسة لمرشحي الحزب الشيوعي خاصة ابان الديكتاتوريات.. ويحتاج الاستعانة بأرائهم أيضاً.. وهو امر سافعله متى ما أوفى من وعد بتوفير النسخة المطلوبة، أو ظفرت ببعض المشار اليه..

عليه وحتى يتاح ذلك وتجنباً لضياع ما اعددته بسبب تلف اجهزة الحاسوب أو غيره من الأسباب، رأيت أنزال هذه النسخة الان واعتبارها جهد غير مكتمل بعد... وفاءاً بوعد إنزال الكتاب وخوفاً من أن أتاخر فيه أكثر..

اضفت الحواشي واطمع من قراء الكتاب والزملاء الرفاق من السودانيين، ومن غير السودانيين الذين اضيفت الحواشي لأجلهم خصيصاً الإشارة علينا بما يرون أنه يجب أجلاؤه بحاشية.. ولفتنا للاخطاء أين ما لحظوها، وبما يرون اضافته في النسخة التي وعدنا بها اعلاه.

حذيفة الجلاد

مقدمة دار الفكر الاشتراكي

سجن كوبر - زنازين البحريات

مطلع عام 1960

عشرات من أعضاء الحزب الشيوعي السوداني نزلاء السجن الكبير، بعضهم يصارع سنوات السجن بعد محاكمات صورية أو محاكم عسكرية وبعضهم يقضي أيام وشهور الاعتقال التحفظي في تحد للمتربعين في المجلس الأعلى للقوات المسلحة ووزارة الداخلية.

وبين مجموعة السجناء والمعتقلين من أعضاء الحزب، والأعضاء الذين يقودون المعركة خارج الأسوار صلة وثيقة ما كان لجدران كوبر السميكة، أو أدغال ناقشوط[1] الكثيفة أن تضعفها أو تنال منها، صلة الفكر الموحد والهدف الواحد والاصرار والعزم على النضال من أجل الديمقراطية والاشتراكية في السودان.

خلال عامي 1959- 1960، استطاعت الطغمة العسكرية أن تعتقل الأغلبية العظمى من قادة الحزب في مركزه ولجانه الفرعية في كل أنحاء السودان. وتقدمت الصفوف مجموعات جديدة من أعضاء الحزب تتولى القيادة، وتتحمل أعباء توسيع حركة المقاومة وبناء الحزب.

---

[1] ناقشوط تقع اقصى جنوب السودان القديم (قبل الانفصال)، كان بها معتقل ارسل اليه حكم انقلاب 17 نوفمبر 1958 بزعماء الاحزاب السياسية ومن ضمنهم قادة في الحزب الشيوعي وسكريره العام عبدالخالق محجوب. أما كوبر فالمقصود سجن كوبر الواقع في ضاحية كوبر بمدينة الخرطوم بحري الواقعة شمال الخرطوم عبر النيلين الازرق ونهر النيل

وإلى جانب هؤلاء انخرطت في صفوف الحزب مجموعات جديدة من الأعضاء حالت ظروف الكبت والإرهاب والنشاط السري الشاق دون تثقيفهم وتعريفهم بتاريخ الحزب والأسس العامة للنظرية الماركسية، وتاريخ حركة الطبقة العاملة والحركة الوطنية.

عندها نشأ الإحساس بضرورة كتابة هذا الكتيب. وكان من الطبيعي أن يكتب خلف الجدران حيث أغلبية القيادة والعشرات من أعضاء الحزب القدامى.

وفي ذات يوم من شهر يناير 1960 وبعد تناول وجبة الافطار جلس الأخ عبدالخالق محجوب إلى مجموعة كبيرة من المعتقلين وقدم الفصل الأول من هذا الكتيب ودارت حوله مناقشات طويلة ساعدت في صياغته وتلت ذلك بقية الحلقات ما عدا الفصل الأخير الذي تمت كتابته في مطلع عام 1961 خارج الجدران بعد الافراج عن المعتقلين السياسيين. وكانت مجلة الوعي، المجلة الثقافية للجنة المركزية والتي كانت تصدر سرا، تتولى نشر هذه الفصول ثم جمعت الفصول وطبعت في كتيب منفصل صدر في عدة طبعات سرية خلال سنوات الحكم العسكري.

وشأن ما يكتب خلف الجدران تحت ضغط الزمن وتحت رقابة السجان جاءت هذه الفصول سريعة في لمحاتها للفترات التاريخية المختلفة، مقتضبة في تلخيصها للدروس والنتائج، مختصرة في الصياغة. فحجم الرسالة يقرر مصير تسربها من خلف جدران كوبر ومن زنازين البحريات التي تقوم دونها أسوار وأسوار وحراس أي حراس حتى البوابة الخارجية.

كتبت هذه اللمحات لتساعد الأعضاء والقادة الجدد في وضوح الرؤيا وتقدم لهم في نضالهم البطولي تجربة الحزب وتجربة الحركة الوطنية. وهي بوضعها هذا ليست وثيقة رسمية إن جاز التعبير عن تاريخ الحزب فتلك مهمة تنوء بحملها هيئات ولجان لأهمية التدقيق في الأحداث والتعمق في التحليل والرأي القاطع في التعميمات والصياغة وهذا ما تقوم به لجنة عينتها اللجنة المركزية عام 1963 ولا زالت تواصل أعمالها لكتابة تاريخ الحزب.

على أن لهذا الكتيب أهميته كمساهمة متواضعة من أعضاء الحزب الشيوعي السوداني في دراسة تاريخ بلادنا ورسم هيكل عام للحركة الوطنية الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية. فكل من تقدم ليعمل في الحقل الاجتماعي في بلادنا ملزم بالمساهمة الجادة في دراسة تاريخ وخصائص شعبنا وبلادنا حتى تكتسب الحركة السياسية في البلاد قوة ومنعة ضد داء التهريج والسطحية.

توقفت هذه الصفحات عند بداية الانقلاب العسكري[2] وكان ذلك القدر كافياً لأعضاء الحزب حيث كانت لديهم بقية المطبوعات والدراسات التي توضح خط الحزب العام -الإضراب السياسي- والقضايا الأساسية للثورة الوطنية الديمقراطية مجملة في برنامج الحزب- "سبيل السودان نحو تعزيز الاستقلال والديمقراطية والسلم".

وصدر عن هذه الدار بعد ثورة الحادي والعشرين من أكتوبر كتاب ثورة شعب، الذي يكمل وصف الصورة من حيث توقفت لمحات في

[2] *انقلاب كبار جنرالات الجيش في قيادة القوات المسلحة السودانية على الديمقراطية في 17 نوفمبر 1958.*

شكل سرد للحقائق والمواقف وهذا يقدم قدراً معقولاً من الحقائق والمعلومات لمن يبادر بمواصلة الدراسة.

وصدر عن هذه الدار أيضاً مشروع دستور الحزب الشيوعي السوداني المقترح للمؤتمر الرابع الذي يلخص تجارب الحركة الثورية منذ نيل بلادنا استقلالها في مطلع عام 1956

ودار الفكر إذ تقدم لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي السوداني تطلب إلى كل قارئ جاد أن يسهم بما لديه من ملاحظات أو حقائق أهملت أو اقتراح بتعديل. فتاريخ الحزب الشيوعي ليس ملكاً لأعضائه بل للجماهير صانعة الثورات ودافعة تقدم مجتمعنا.

أسرة دار الفكر

الاشتراكي

مايو 1965

تمهيد

يمر حزبنا في هذه الآونة بمرحلة حاسمة من مراحل تطوره. فقد استطاع أن يجمع رصيداً قوياً له خلال نضاله من أجل الاستقلال الوطني ثم خلال نضاله من أجل دعم الاستقلال وضد الأشكال الاستعمارية الجديدة التي تروج لها عصبة الخيانة العسكرية الراهنة من معونات امريكية وخلافها. وهذا الرصيد الذي يتزايد يوماً بعد يوم يجعل حزبنا في وضع يمكنه بالفعل من أن يصبح قائداً حقيقياً للجماهير العاملة الشعبية في بلادنا وأن يحتل المركز الأول بينها.

إن هذا التحول المرتقب في وضع الحزب الشيوعي السوداني يجعل من المهم تعبئة كل عضويته ومضاعفة وعيها لإحراز التقدم المنشود، لهذا من المهم أن تكون لدينا دراسة لتاريخ الحزب، نشأته وتطوره وما خاض من معارك في الخارج وبين صفوفه، ويضاعف هذه الأهمية أن الكثيرين ينضمون إلى صفوف الحزب وهم يجهلون هذا التاريخ، وهذا يضعف من وعيهم ويقعد بهم دون المساهمة الجادة في تطور الحزب ولا يؤهلهم من الناحية الفكرية لحرب التيارات الانتهازية التي يتعرض لها الحزب خلال نضاله.

هذا المشروع الذي أتقدم به ما هو إلا تقدمة آمل أن تصلح أساساً لمثل هذه الدراسة التي يجب أن تكون رسمية تقوم بها لجنة جديرة مكلفة من اللجنة المركزية.

سجن كوبر

1960

الجزء الأول

- قضية قيادة: تواجه مشاكل الجماهير ومؤهلة لحلها.
- - 1924- 1936.
- -الازمة الاقتصادية.
- - 1936 - نهاية الحرب العالمية الثانية.
- -تاءسيس الحركة السودانية للتحرر الوطني 1946-1947

قضية قيادة: تواجه مشاكل الجماهير ومؤهلة لحلها

بدخول الاستعمار البريطاني إلى بلادنا وسحقه للاستقلال عام 1898 دخلت بلادنا مرحلة جديدة في تاريخها. لقد نشبت الثورة الوطنية عام 1882 ضد الحكم التركي المصري يدفعها تحالف قبلي وتستند على ذلك التحالف حتى وصلت إلى نهاية ظافرة عام 1885 وظلت تحكم البلاد إلى حين وقوع الاعتداء الاستعماري الذي نجح في الوصول إلى أهدافه لتفوقه الحربي ولضعف الجبهة السودانية نتيجة للاختلافات القبلية وتفرد قسم منها بالحكم والتمتع بالكثير من الامتيازات.

لقد استطاع الإمام المهدي عام 1882 ان يجمع في حركته عدداً من رؤوس القبائل والشخصيات ذات النفوذ القبلي، وقد لعب هؤلاء دوراً رئيسياً في انجاح الثورة. لقد كان النظام القبلي قائماً على أسس مادية قوية، يحمي أفراده ويحقق لهم مستوى من الأمن في نطاقه ويضمن محيطاً من الأراضي للمرعى وللزراعة، وكان رؤساء القبائل يمثلون بيوتاً ذات ثراء ومنعة وكلمة نافذة.

رغم أن قيام حكومة مركزية عام 1885 كان من شأنه أن يضعف النظام القبلي إلا أن هذا النظام استمر في حكم المناطق النائية في بلد واسع كالسودان وفي ضمان كثير من الحاجيات الاقتصادية. كان من ضمن النتائج المترتبة على نجاح الاعتداء الاستعماري على بلادنا أن زاد النظام القبلي ضعفاً على ضعف واهتزت الأسس الاقتصادية التي كان يقوم عليها. نشأت في البلاد المدن ونزح الكثير من افراد القبائل

ليعملوا فيها. وبتزايد عدد سكان المدن وتفتح وسائل جديدة للمعيشة لم تعد القبيلة وحدها المؤسسة التي تمد الناس بوسائل العيش، وبهذا النمو في المدن أصبحت الثروة تتجمع فيها ويضعف بالتدريج المركز الاقتصادي للقبيلة.

وفي سبيل نهب مقدرات البلاد تدفقت السلع البريطانية على البلاد ومدت المواصلات الحديدية والنيلية وأصبحت السلعة هي السائدة في السوق واهتز من الأساس النظام القائم على الاكتفاء فاختفت رويداً الحرف المحلية من نسيج وصناعة أحذية وأصبح تبادل السلع والانتاج من أجل السوق هو العنصر القوي الأول.

كذلك شرعت الإدارة الاستعمارية في تحويل كثير من الأراضي إلى الملكية الفردية بواسطة التسجيل في المناطق الزراعية، تلك الأراضي التي كانت جزء كبير منها يؤول إلى القبائل حسب مراميه فتنافرت.

لهذا نستطيع القول بأنه على الرغم من احتفاظ المستعمرين بالشكل القبلي للمجتمع السوداني رغبة منهم في السيطرة على البلاد والاعتماد على رؤوس القبائل من المؤيدين لسياستهم إلا أن الكيان القبلي قد اهتز من أساسه نسبة للتحولات التي جرت في البلاد بدخول الاستعمار نفسه.

منذ اللحظات الأولى لاحتلال المستعمرين لوطننا خلقت الرغبة لدى جماهير من الشعب للتخلص منهم ولاسترداد استقلال البلاد. ولكن المشكلة كانت باستمرار هي وجود المؤسسات التي تستطيع أن تجمع شمل الشعب وتقوده في نضال حازم من أجل ذلك الهدف، في السنوات الأولى لجأت أقسام من الجماهير للمؤسسات القبلية وزعمائها فاندلعت ثورة قبيلة الحلاويين بزعامة عبدالقادر ود حبوبة عام 1908 ثم ثورات

قبلية متعددة في الجنوب وجبال النوبة وعلى رأسها الاما –(النيمانج)- بزعامة السلطان عجبنا[3] عام 1917. ولكن تلك الثورات فشلت لأن المؤسسات التي اعتمدت عليها -القبيلة- لم تعد لها الدعائم المادية والروحية التي كانت لها إبان ثورة المهدي، لقد حاربت هذه الجماعات ببسالة ولكنها لم تنجح في ضم فئات واسعة من السكان وفي كثير من الأحيان لم تنجح في تعبئة اغلبية جماهير القبيلة المعينة، لقد تغيرت الظروف وأصبح من المحتم على أي حركة مضادة للاستعمار وعاملة من أجل الاستقلال الوطني أن تعثر على المؤسسات الاجتماعية ذات الأساس.

وسارت البلاد تحت الحكم الاستعماري وجرت فيها التغييرات تبعاً لذلك. فالحرف المحلية سارت في طريق الاضمحلال وغمرت السلع الأجنبية الأسواق تنقلها خطوط السكة الحديد والمواصلات البرية والنيلية إلى معظم أرجاء البلاد. وصوب الأسواق بدأت القبائل تدفع بمنتجاتها الحيوانية والزراعية لتبيعها ولتشتري السلع الجديدة فنمت طبقة من التجار المحليين بعضهم من أقسام اجتماعية جديدة والبعض من التجار القدامى، ولكن المهم أنه اصبحت لهذه الطبقة أسس قائمة على تبادل السلع في نفس الوقت افتتحت الادارة الاستعمارية كلية غردون التذكارية لتخريج موظفين سودانيين يعملون بأجور مخفضة في القطاعات الدنيا من أجهزة الدولة وكان خريجو هذا المعهد يمثلون آمال الطبقة الجديدة وهم متأثرون بالشعارات الوطنية العامة التي يتردد صداها في البلدان

[3] *عبدالقادر امام ود حبوبة من رجالات المهدية السابقة وزعما قبيلة الحلاويين بمنطقة الجزيرة وسط السودان. والسلطان عجبنا ابن اروجا سلطان في قبائل الاما " النيمانج" من قبائل جبال النوبة الممتدة في جنوب مديرية كردفان.*

العربية وقتئذ، ومتأثرون بما يقرأون من الثقافات الغربية التي تتحدث عن الديمقراطية والحرية.

لهذا يمكننا القول إنه قد خلقت طبقة جديدة من الرأسمالية الوطنية تسكن المدن وتتكون من التجار والمثقفين ولها آمال في النمو والحرية الوطنية.

لعبت الظروف التي مرت بالبلاد وقتها دورا في دفع هذه الطبقة نحو العمل. فالتناقض بين طرفي الإدارة الاستعمارية الثنائية كان يدفع بالموظفين المصريين وضباط الجيش إلى التبرم بالاستعمار البريطاني وإلى استمالة أقسام من المجتمع السوداني ودفعها لإضعاف النفوذ البريطاني. ولقد تزايد هذا الاتجاه عندما قادت الطبقة الوسطى المصرية ثورة 1919 في مصر ضد الاحتلال البريطاني، وهذا دفع بالإدارة المصرية في السودان إلى أن تشجع أية حركة مناوئة لبريطانيا في السودان. وبالفعل لعب الموظفون المصريون بمدن السودان المختلفة دورا ملحوظاً في التعاون مع الموظفين السودانيين.

كذلك كان للحرب العالمية الأولى وما خلفتها من حركات ثورية في بلدان أوروبا والشرق العربي وغيرها من المناطق أثر على السودان. فبالإضافة إلى أن الحرب أضعفت الاستعمار البريطاني بشكل عام فإن الكثيرين من العسكريين الذين كانوا يديرون البلاد بعنف تركوها للاشتراك في الحرب وحلت محلهم إدارات مدنية مما خفف من الضغط الاستعماري المباشر. وهكذا بدأت الطبقة الوسطى تبني تنظيماتها السرية، جمعية اللواء الأبيض، وجمعية الاتحاد السوداني وصارت هذه الجمعيات تصدر المنشورات المطالبة بوحدة وادي النيل كما أنها تتناول

بعض التصرفات التي أقدمت عليها الإدارة البريطانية مثل مشروع الجزيرة وخزان سنار...الخ بعد هذا نظمت التنظيمات مظاهرات عام 1919 حتى قام أعضاء منها في القوات المسلحة بثورة في الخرطوم اصطدمت مع القوات البريطانية عام 1924. يمكننا القول في وصف هذه الحركة وتقديرها:

(إنها حركة وطنية سياسية ضد الاستعمار البريطاني بدأت تنظم الأفراد لا على أساس قبلي بل على أسس سياسية. إنها لم تخرج من حدود حركة الطبقة الوسطى في تكوينها وفي طبيعتها).

إن الشعار الرئيسي لهذه الحركة (وحدة وادي النيل) يعبر عن العجز السياسي والاقتصادي للطبقة الوسطى السودانية أكثر من التعبير عن رغبة الجماهير الشعبية في الانعتاق من عسف الاستعمار البريطاني. يدل على هذا أن أقساماً كثيرة من جماهير الشعب السوداني كانت ترى عن حق في الجنود المصرية المسخرة والموظفين المصريين جزءاً من القوة التي سحقت استقلال البلاد قبل سنوات وقامت بأعمال شائنة ضد المواطنين كذلك كان المآمير المصريون أمام أعينهم ينفذون في قسوة تعاليم الاستعمار وأوامره لهذا فإن شعار وحدة وادي النيل كان عاجزاً عن تعبئة الجماهير في حركة ضد الاستعمار.

كانت تلك الحركة خالية من أي برنامج يمكن بمقتضاه تعبئة الجماهير وحملها على الانضمام إليها، إذ أن البرنامج في مجمله لم يخرج عن ترديد ألفاظ الحرية ووحدة وادي النيل وعاشت مصر، أما المستقبل الذي يمكن أن تلقاه الجماهير من نظم ديمقراطية للحكم وتقدم اقتصادي واجتماعي فأمور كانت مهملة في تلك الحركة.

كان تنظيم الحركة ضعيفاً وغير متسع في المستوى المطلوب لمجابهة الاستعمار، كذلك كانت به بعض العناصر الخائنة التي اتهمت بنسفه والتآمر على أعضائه المتحمسين.

كانت هذه الحركة تتحالف مع الطبقة الوسطى المصرية ولم تستطع أن تنظر إلى العالم الخارجي وتتصل بالحركات الثورية التي كانت تشتعل في البلدان الأخرى. أما الطبقة الرأسمالية المصرية فكانت تساوم في حرية السودان وهي نفسها كانت تنظر للسودان نظرة استعبادية لا تعترف بحقه كبلد يضم شعباً له خصائصه وآماله في حياة مستقلة حرة. وهكذا وعندما وصلت هذه الحركة إلى درجة الاصطدام المسلح مع الاستعماريين رضخت الدوائر المصرية التي تشترك في الحكم في مصر لرغبات الاستعمار وتخلت عنها.

لكل هذه العوامل فشلت تلك الحركة في الوصول إلى حرية البلاد وحل عهد ارهابي أشد سواداً مما مضى على شعب السودان فعانى المزيد من الضغط وتراجعت الطبقة الوسطى وقبعت قانعة بنشاطها التجاري وظل مثقفوها يعملون في القطاعات الدنيا من جهاز الدولة.

إن أقساماً كبيرة من الجماهير التي كانت قد انخدعت بالوعود الاستعمارية في حياة رخاء وأمن بدأت تحس بالنهب الاستعماري والتعسف فأصبح يتزايد لديها شعور الكراهية لذلك النظام، هذا الشعور كان يجمع بين قوى جماهيرية كبيرة ولكن شعار وحدة وادي النيل الذي نادت به طلائع الطبقة الوسطى لم يكن يجمع بين هذه الجماهير بل كان يسهم في تباعدها عن حركة معارضة الاستعمار. فالجماهير لم تنس حكم الدولة المصرية بين 1821 – 1882 وما سببه من خراب اقتصادي

وخلقي واجتماعي، وأقسام من الجماهير لم تنس اشتراك الجنود المصريين في غزو البلاد والسياسة المصرية القائمة آنذاك المنبعثة من نظرة استعباد لشعب السودان باسم حق الفتح وبثبوت الفرمانات الخديوية المختلفة.

إن بعض مؤرخي الطبقة الوسطى في تقديرهم العام لحركة 1919-1924 يحاولون أن يلقوا اللوم في فشلها على عاتق الجماهير الشعبية. فيدعون بأن الشعب لم يكن مستعداً لمجابهة الاستعمار وأنه كان متأخراً ولا يدري للوطنية معنى. هذا تزوير للتاريخ فالثورات القبلية ضد العسف الاستعماري التي سبقت حركة 1924 كانت تؤكد أن الشعب كان يتمتع بالحيوية وبالروح النضالية وحوادث 1924/1919 بالرغم من النقائص التي ذكرناها تثبت أيضاً اشتراك جماهير الشعب في المدن الرئيسية والتضحيات التي قدموها، كل هذا رغم أن فظائع فتح البلاد ما زالت ماثلة أمام ذلك الجيل من شعب السودان. إن هذا التقدير يبرر للطبقة الوسطى ضعفها في القيادة وعدم مقدرتها على تعبئة جماهير الشعب وتوحيدها في النضال ضد المستعمرين، ويبرر لها عدم وضع منهاج يجمع بين الناس في هذا النضال.

وهكذا انهزمت حركة 1924 ولكنها أوضحت للمستعمرين الكراهية التي تكمن في صدور السودانيين لهم. غير أن القضية ظلت قائمة وهي وجود قيادة ومؤسسات اجتماعية يمكنها أن تنظم الشعب وتوحد قواه الرئيسية وتقوده في طريق التحرر الوطني.

1924 – 1936

بانهزام حركة 1924، شدد الاستعمار من ضغطه ومصادرته للحريات واتجه في الوقت نفسه لدعم الدوائر الاقطاعية ونشر نفوذها، وبصفة خاصة في المناطق الصالحة لزراعة القطن. وعمد الاستعمار إلى اذكاء شعور العداء والصراع الطائفي تنفيذاً لسياسته المعروفة – فرق تسد- وعلى الرغم من أن التنظيم الطائفي قد لعب في تلك الفترة وما أعقبها دوراً ملحوظاً في إضعاف وحدة الجماهير وصرف أنظارها عن عدوها الحقيقي، إلا أن شعور العداء للاستعمار البريطاني ظل هو الطاغي.

بالإضافة إلى هذا طبّق المستعمرون نظم الإدارات الأهلية لدعم مركز نُظّار القبائل الذين اختاروهم من البيوتات التي تمالئهم بعد أن أجهزوا على من حاربوا ضدهم أو كانوا جزءاً من جهاز الدولة المهدية، وفي الحقيقة تم هذا بناء على التوصيات التي وضعها اللورد كتشنر بعد سقوط أم درمان مباشرة إذ يقول: "إن الواجب الذي أمامنا وخاصة أمام المديرين ومفتشي المراكز هو أن نكسب ثقة الناس، وأن ننمي مواردهم وأن نرفعهم إلى مستوى أعلى. ويمكن الوصول إلى ذلك فقط بواسطة ضباط المراكز والذين هم على اتصال مباشر مع الطبقة المستنيرة من الأهالي، ويمكننا بواسطة هؤلاء أن نسيطر تدريجياً على كل السكان".

وباسم الإدارة الأهلية كان المستعمرون يدّعون بأنهم يودون تسليم السلطات المباشرة للسودانيين بالتدريج، يحدث هذا في الوقت الذي ظلت فيه كل السلطات في أيدي المفتشين البريطانيين وفي الوقت الذي لم يكن الهدف من ذلك التشريع سوى المزيد من الضغط الرجعي على الشعب

السوداني وخلق فئات متعاونة معهم. كذلك وضعت الإدارة البريطانية نواة لخلق البيروقراطية السودانية فاختارت البعض ليملأوا مناصب صغرى في الإدارة والجيش والبوليس بعد أن كونت قوة دفاع السودان كجزء من قوات الأمن. بغرض تقوية سيطرة جهاز الدولة الاستعماري على البلاد. وأيضاً ظل الاستعماريون يدّعون بأنهم قاموا بهذه الخطوة ليشترك الشعب السوداني في حكم نفسه.

أما من الناحية الاقتصادية فقد شرع الاستعمار في تنفيذ خطته الرامية إلى جعل السودان بلداً منتجاً للقطن لتزويد المصانع البريطانية به بأسعار بسيطة خاصة عقب الضربات التي وجهها لشراكة الدوائر الحاكمة في مصر بعد حوادث 1924. وبالفعل توسعت الإدارة البريطانية في القاش وأسست مشروع الجزيرة وسمحت بزراعة القطن في النيل الأبيض وتوسعت في زراعته مطرياً في جبال النوبة.

أما مثقفوا الطبقة الوسطى، وهم الممثلون لمصالح تلك الطبقة بأسرها، فإنهم تراجعوا عقب فشل ثورة 1919-1924 بدون انتظام. وعندما فتحت الإدارة البريطانية الاستعمارية أمامهم بعض الفرص في جهاز الدولة هرعوا وراء المكاسب الشخصية. لقد تحول الكثير من الذين اشتركوا في حركة 1924 إلى عناصر يائسة تزهد في جدوى الكفاح ومناهضة الحكم الاستعماري. وقد تدرج هؤلاء في أجهزة الدولة وكونوا رصيداً للمستعمر في كل خطواته وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية كما سنرى فيما بعد، أما النشاط العام للمثقفين فقد أنحصر في أندية الخريجين وخاصة في الجمعيات الأدبية والحفلات الاجتماعية، كان النشاط الأدبي في ذلك الوقت يتجه نحو التمسك بالتراث العربي وهو بذلك كان يمثل عملاً لمقاومة الاتجاه الاستعماري لهدم اللغة العربية وآدابها في السودان

ولكنه بالرغم من ذلك لم يشمل الحياة اليومية للناس ولم يخرج في أثره عن نطاق أندية الخريجين ومن يطرقون أبوابها.

لقد أدرك المستعمر أن مثقفي الطبقة الوسطى هم الذين لعبوا دور القيادة في حركة 1919-1924 ولهذا فقد وضعهم في الاعتبار في كل خططه التي سلكها فيما بعد. وكان من أهم خططه أن يخلق بينهم شخصيات تميل إلى الثقافة الغربية وتحتقر الثقافة القومية لشعب السودان وتتعاون مع الإدارة البريطانية. وقد سلك هذا الطريق في كلية غردون وقامت علاقات بين كبار الموظفين ومرؤوسيهم من السودانيين وتسرب بعض الأجانب الذين يعملون في المخابرات أمثال صموئيل عطية وادوارد عطية إلى حلقات المثقفين القائمة آنذاك وأثروا عليها كثيراً. لم يكن من الممكن منع النشاط الثقافي، على الرغم من أنه محصور، فكثرت حلقات المثقفين واتسعت أندية الخريجين وظهرت الصحافة تحمل انتاجهم ولهذا سلك المستعمرون سبيل التأثير على ذلك النشاط وتوجيهه مكان مصادرته. وقد نجح الاستعمار في بعض الدوائر وفشل في البعض الآخر.

الأزمة الاقتصادية

في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات انفجرت أزمة الاقتصاد الرأسمالي الحادة على نطاق عالمي وقد ذاقت جماهير الشعب السوداني الأمرين منها. انهارت أسعار القطن والسلع الزراعية الأخرى انهياراً تاماً لأن الاستعمار كان يلقي بعبء الأزمة على كاهل الشعب السوداني وتقلص حجم تجارة السودان من 13.5 إلى 5.5 مليون جنيه. كذلك جرى تخفيض كبير في الأيادي العاملة وخفضت أجور العمال والموظفين بنسبة تتراوح بين 5% إلى 10% وتلقت الرأسمالية التجارية ضربات شديدة لكساد التجارة وانهيار القدرة الشرائية لدى الجماهير وخفضت في نفس الوقت أجور العاملين.

نتيجة لهذا تزايد السخط على الإدارة البريطانية الاستعمارية في البلاد، فقام عمال ورش النجارين التابع للسكة حديد بإضراب، وأضرب أيضاً طلبة كلية غردون احتجاجاً على سياسة التجويع. إن الأزمة أوضحت لجماهير واسعة أن الاستعمار لا علاقة له بالرخاء وأنه لا يهتم بحياتهم. وعلى أساس هذا الوضع كان من الممكن لو توفرت لدى الشعب القيادة السياسية المكافحة أن ينهض في حركة قوية من أجل التحرر الوطني واستبدال حياة البؤس والشقاء. ولكن الطبقة الوسطى ظلت بعيدة تتفرج، يعمل مثقفوها بين جدران أنديتهم في الجمعيات الأدبية، وعندما أضرب طلبة الكلية[4] لعب بعضهم دوراً في الوساطة وتهدئة الأمور خوفاً من أن تعطل الإدارة الاستعمارية الكلية كما كانوا يتعللون.

---

[4] يقصد كلية غردون التذكارية – سبق ذكرها في نصه- اسسها لورد كتشنر بدعوى تمجيد ذكرى الجنرال تشارلز غردون، وافتتحت في عام 1902 وهدفت الى تخريج موظفين سودانيين يستطيعون

ومع تزايد أزمة الاقتصاد الرأسمالي تفاقم الوضع الدولي وقامت الفاشية في عدد من بلدان اوروبا وفي اليابان وهي تستهدف تقسيم مناطق النفوذ والمستعمرات عن طريق الحرب، وفي كل يوم كانت الدول الفاشية تنتهك سيادة بلد آخر وتستعبده وفشلت كل المحاولات لحل التناقضات بين الدول الرأسمالية الكبرى، ولهذا سلك الاستعمار البريطاني في سبيل الاستعداد للحرب كل السبل لكي يؤمن جبهته ولكي يضمن تعبئة البلدان المستعمرة والتابعة في الحرب القادمة. إن نفوذ الاستعمار البريطاني في القارة الافريقية نفسها اصبح مهدداً بعد أن هاجمت ايطاليا الحبشة، وفي هذا الجو أجرت بريطانيا المفاوضات مع الدوائر الحاكمة في مصر وأعطت لها بعض المكاسب والتنازلات الشكلية لتضمن تأييدها ومن ضمن هذه التنازلات كان موضوع السودان، فمعاهدة 1936 أعطت بعض الامتيازات للدوائر الحاكمة المصرية في السودان من ارجاع جيش الاحتلال المصري في التجارة ومؤسسات الري... إلخ. إن الدوائر الاقطاعية والرأسمالية المصرية التي كثيراً ما ادْعَّت حدبها على حرية السودان سكتت عن هذا الحق الشرعي لشعب السودان مقابل فتات من السيطرة يمنحها لها الاستعمار البريطاني على شعب تدعِّي أنه شقيق، إن معاهدة 1936 كانت تنازلاً عن حقوق شعب مصر وحقوق الشعب السوداني.

لقد تجمعت آثار الأزمة الاقتصادية والمعاهدة البريطانية المصرية في تلك السنة 1936 وأصبح لا بد أن يفكر شعب السودان في مصيره، فالمشاكل حوله تتفاقم وحريته تطرح في سوق النخاسة الدولية.

تلبية حاجة الاستعمار لصغار الموظفين.. وتطورت عبر عدة مراحل من مدرسة وحتى صارت كلية جامعية ثم تحولت لتصبح اواسط القرن الماضي لتصير جامعة الخرطوم.

وفي هذا الجو المشحون بالمشاكل التي تكتنف الشعب السوداني والتي تنتظر قيادة حاسمة للدخول في معارك ضد المستعمرين ومن أجل مطالب البلاد المشروعة من حرية وتحسين لمستوى المعيشة، خرج المثقفون بتنظيم إصلاحي هو مؤتمر الخريجين، يسير تحت منهاج إصلاحي من نشر للتعليم ومحاضرات وغيرها.

هل كان من المحتم ان يقوم ذلك التنظيم على أسس الاصلاح كما يدعِّي مؤرخو الطبقة الوسطى وهم يزعمون ان الشعب لم يكن في مستوى النضال ضد الاستعمار وتأييد تنظيم يهدف لذلك الغرض؟.. كلا، هذا زعم خاطئ. فجماهير الشعب كانت تئن من جراء السياسة الاقتصادية الاستعمارية. والمزارعون كانوا يواجهون الانخفاض المستمر في أسعار السلع الزراعية وبشكل عام لم يكن الاستعمار في الوضع الذي كان عليه عندما دخل البلاد. إن الشعب كان في حاجة إلى قيادة سياسية تواجه المشاكل وفي نفس مستواها وتواجه مستقبل البلاد الذي تآمر عليه المستعمرون والدوائر الحاكمة في مصر، تواجه حالة الخراب الاقتصادي وسياسة الانحدار بالمستوى الاجتماعي، إن قصر مؤتمر الخريجين على المناداة بالإصلاح دون التعرض لنظام الحكم الاستعماري واقتصار نشاطه على خريجي المدارس دون غيرهم لا يعبر عن ضعف الشعب السوداني بل عن ضعف الطبقة الوسطى وإحجامها ورغبتها في سلوك الطريق السهل. إن الاستعماريين لم يتركوا هذه المنظمة الاصلاحية بعيدا عن دائرة مؤامراتهم بل كانوا يضعون الخطط ليخلقوا منها جهازاً يتعاون معهم، ويكون نواة لحركة توجه انظار الشعب السوداني بعيدا عنهم وتركزه ضد الشريك الاضعف مصر، وقد شجعهم للسير في هذا الاتجاه وجود حلقات من المثقفين الذين صدمتهم تصرفات

الدوائر المصرية الحاكمة إزاء ثورة 1924 التي اشتركوا فيها وهم لا يدركون طبيعة الاقطاعية والرأسمالية المصرية المساومة في حق شعبها والتي تداعبها الآمال في الاشتراك الفعلي في استعمار السودان. ولكن التطورات فيما بعد ونهوض الحركة الشعبية بددت آمال المستعمرين وقلبت خططهم حول مؤتمر الخريجين.

1936 نهاية الحرب العالمية الثانية

واندلعت نيران الحرب العالمية الثانية التي كانت لها آثار بعيدة المدى بين جماهير الشعب السوداني. لجأ المستعمرون إلى توسيع الجيش السوداني وإرساله إلى شرق افريقيا وشمالها واشترك هذا الجيش في المعارك ضد جيوش الفاشية واختلط بالجنود المجلوبين من بلدان مختلفة. إن أغلبية جيش السودان كان من أوساط القبائل التي تعمل بالزراعة ومن بعض سكان المدن وقد كان لتجوالهم أثر في وعيهم واحساسهم بالحالة السيئة التي تكتنف وطننا. وقد أسهم هؤلاء الجنود بعد تسريحهم في نشر الوعي إلى أبعد حدود في قراهم. ثم ان اشتراك السودانيين في تلك الحرب رفع لديهم مستوى الشعور بدورهم الايجابي وبحقوقهم كشعب أسهم في كسب الحرب.

ولكسب الحرب اضطر الاستعماريون لخلق جو ديمقراطي نسبياً يمكنهم من تعبئة الشعوب برجالها ومصادرها المادية. وقد شمل هذا الجو السودان بوصفه إحدى البلدان التي اشتركت في الحرب اشتراكاً إيجابياً بقوته البشرية والمادية. إن تصريحات الأطلنطي كان لها أثرها في السودان حيث وعد اقطاب المعسكر الاستعماري كل البلدان التي تشترك في الحرب بأنها ستمارس حقها في تقرير مصيرها بعد نهاية الحرب وكانت هذه التصريحات من الأسباب الرئيسية التي دفعت بمؤتمر الخريجين إلى إرسال مذكرة للإدارة البريطانية عام 1942 مطالباً بحق تقرير المصير بعد الحرب. وفي داخل البلاد أيضاً ظهر هذا الجو الديمقراطي النسبي فنشأت بعض الصحف وأصبحت أكثر جرأة في نقد المظالم الواقعة على السودانيين ونقد سياسة المفتشين البريطانيين. وكذلك تحرر إلى حدود الوضع في معاهد التعليم، فألغيت عقوبات الجلد

بصورها المتوحشة السابقة وسمح للطلبة بإصدار صحف الحائط وبتكوين اتحادات اقليمية خلال العطلات المدرسية كما ادخل نظام للجمعيات التي يديرها الطلبة.

هذا بخصوص الجو العام، أما أثر الحرب في الطبقات الوطنية السودانية فكان أيضاً ملحوظاً. فالحصار البحري والجوي على بريطانيا أضطر الإدارة البريطانية لإنشاء العديد من ورش الصيانة لآلات الحرب والمواصلات وابتدأ العمال السودانيون يتدربون على الآلات الجديدة مما سمح بتطور في مستوى التدريب الفني لديهم كما أن نشؤ هذه الصناعات وسع من عدد الطبقة العاملة فتزايدت وانضم إلى صفوفها عدد من المزارعين السابقين والنازحين من القرى. ولكن الطبقة العاملة السودانية كانت تعاني الأمرّين من اختفاء السلع الضرورية ومن جشع التجار وقسوة السوق السوداء. إن الطبقة العاملة السودانية بدأت تحس بكيانها وتنمو عددياً كما أنها كانت ساخطة على الاستغلال البشع والعمل الاضافي غير المدفوع في كثير من الاحوال.

وجماهير المزارعين كانت تقاسي بصورة أشد مما تقاسيه الطبقة العاملة، فالاستغلال الاستعماري كان يصيبها في الصميم إذ أن الإدارة الاستعمارية كانت تحدد أسعار السلع الزراعية وتحتكر شراءها لتموين منطقة الشرق الأوسط وشرق افريقيا. وبينما كان المزارعون مجبرين على بيع إنتاجهم بأسعار منخفضة كانت الضروريات الأخرى معدومة أو تحت نظام البطاقة وبأسعار عالية.

وكذلك كانت الطبقة الرأسمالية "التجار" يعانون أيضاً من الضيق الاقتصادي من غير الذين كرسوا جهودهم للعمل في السوق السوداء.

فالسلع أصبحت شحيحة والاستيراد صعباً كما أن التصدير كان في كثير من الاحيان محتكراً للإدارة البريطانية.

إن الصورة العامة لما فعلته الحرب العالمية الثانية في السودان هي اطلاق موجة من التذمر والسخط على الإدارة البريطانية بين معظم الطبقات الاجتماعية في البلاد وقد بدأت هذه العوامل تنذر بانفجار في أول عصيان قام به جنود قوة دفاع السودان عام 1945 عند تسريحهم دون مكافأة.

إن سني الحرب كانت تشهد تحولات في بلادنا وكان من الممكن أن تنتظم الجماهير وأن تشن نضالاً من أجل الاستقلال الوطني. وقد كان لهذه التحولات أثرها في منظمة مؤتمر الخريجين كما أشرت إذ تقدمت هذه المنظمة بمذكرة عام 1942 للحاكم العام البريطاني. ولكن هذه المذكرة كانت غامضة، فبالرغم من إشارتها إلى وجوب إثبات حق تقرير المصير لشعب السودان إلا أنها عادت تتكلم عن وجود هيئة سودانية تقرر الميزانية. وبعد تقديم المذكرة لم يخط مؤتمر الخرجين الخطوة المنطقية للمطالبة بحق تقرير المصير وذلك بتنظيم جماهير الشعب لتخوض معارك من أجل هذا الحق، ثم أن المؤتمر لم ينظر في الحاجة المعيشية السيئة التي كان يرزح تحتها شعب السودان ولم ينظم نضالاً ضد تلك الأوضاع. لقد أحس الاستعماريون بالتحولات التي كانت تجري في البلاد فقاموا بمحاولات لوقفها وللتضليل، فأقاموا عام 1943 مجلساً استشارياً هزيلاً من بعض مؤيديهم من نُظّار القبائل ورؤساء الطوائف الدينية ليؤيد سياستهم. ولكن شعب السودان قابل تلك المحاولات بالسخرية فاتجه مؤتمر الخريجين لمقاطعته وشن حملة ضده. إن حركة مقاطعة المجلس الاستشاري أوضحت ان جماهير شعب السودان على

استعداد للكفاح في مستوى أعلى فقد خرج ذلك المجلس ميتاً منذ البداية ولم يكن له أي نشاط يذكر ولم يؤدِّ إلى شئ غير تزايد السخط على المستعمرين وكشف رغباتهم الحقيقية في استمرار استعمار البلاد رغم تصريحات الاطلنطي حول حق الشعوب في تقرير مصيرها.

إذن يمكننا القول بأن الاستعماريين في السودان في الأيام الأخيرة للحرب كانوا يواجهون أزمة سياسية حادة، وكانت جماهير الشعب السوداني تتأهب للنضال ضدهم ومن أجل الاستقلال الوطني، وكانت الأوضاع الاقتصادية تزيد من السخط على الاستعماريين. وكل ما كان ينقص شعب السودان هو وجود قيادة جريئة تتولى تنظيم الجماهير في معارك التحرر والديمقراطية والانعتاق من حالة البؤس.

ووسط هذه العوامل ما كان من الممكن أن يستمر مؤتمر الخريجين في اتجاهه الاصلاحي الجامد الذي عفى عليه الدهر وأصبحت الجماهير نفسها متقدمة عليه وبالفعل بدأت آثار التحولات التي تجري بين جماهير الشعب تظهر وسط مؤتمر الخريجين فانقسم المؤتمر إلى جناحين أحدهم ابتدأ برفع صوته ضد المستعمرين والآخر يؤيدهم. إن المعارك المختلفة في مؤتمر الخريجين في تلك الفترة كان هذا مبعثها الحقيقي وبهذا أصبح من المستحيل أن يبقى مؤتمر الخريجين بصورته السابقة، وبالفعل لا يستطيع الإنسان إلا أن يقول إن مؤتمر الخريجين قد انشطر إلى كتلتين في الوقت الذي أعلن فيه انتهاء الحرب في أوروبا.

إن الحرب العالمية الثانية تركت آثاراً بعيدة المدى بين جماهير شعب السودان، فطبيعة الحرب نفسها كانت ديمقراطية وارتفعت شعارات الديمقراطية المعادية للديكتاتورية والفاشية في كل مكان. ثم أن الحرب

اضعفت قوة الاستعمار العالمي فانهارت المانيا النازية وايطاليا واليابان وخرجت من مضمار الدول الاستعمارية الكبرى وكذلك ضعف مركز بريطانيا إلى حدود بعيدة نتيجة للتخريب الذي أصابه في الحرب، لقد ظهرت لشعوب العالم التي تئن تحت وطأة الاستعمار البريطاني أن هذه الدولة لم تعد جبارة وأنه في الإمكان أن تُهزم.

لقد ظل الاستعماريون يضربون سياجاً منيعاً حول الثورة الاشتراكية في روسيا وكان النزر اليسير الذي يصل إلى أسماع الشعوب المستعمرة عن الاتحاد السوفياتي مضللاً ومشوهاً فمن قهر مزعوم وإباحية إلى آخر تلك الصور الكاذبة، ولكن الحرب العالمية الثانية حطمت هذا السياج فابتدأ الاتحاد السوفياتي يظهر على حقيقته أمام شعوب العالم، فلم يكن من الممكن لدولة قائمة على التحلل الخلقي أن تقاوم جحافل النازية وتُمرغ أنوفهم في التراب، ولم يكن لنظام اقتصادي قائم على القهر أن يثبت ويتوطد وتدافع عنه شعوبه ببسالة لم تعرف من قبل. وبهذا بدأت الشعوب تحس بمحاسن الاشتراكية وبصدقها في عداء الاستعمار وحربه. وهذا العنصر في السياسة الدولية خلال الحرب وبعدها كان له أثر حاسم في تطور نضال الشعوب المستعمرة ومن ضمنها شعب السودان.

نلخص ما مضى فنقول: ((إن السودان خرج من الحرب العالمية الثانية وهو يواجه مشاكل عاجلة كان لا بد من حلها، كان يواجه قضية مستقبله وقضية التحرر من المستعمرين، كان يواجه مشاكل الفقر والبؤس والتأخر الاجتماعي التي فرضها الاستعمار على البلاد وتفاقم هذه المشاكل نتيجة للنهب خلال الحرب، يواجه من المشاكل المزمنة حول ابعاده عن توجيه حياته وفق نظام ديمقراطي)).

أمام هذه المشاكل كان الشعب السوداني في حاجة لقيادة تواجه الامور وتنظم صفوفه وتقوده في معارك ضد عدو البلاد الرئيسي، الاستعمار الأجنبي، ومن أجل الاستقلال والديمقراطية وتغيير حياة البؤس والشقاء. قيادة تستفيد من دروس الماضي وتجعل من الفشل الذي لحق بالحركة الشعبية من قبل عوامل للنصر والظفر.

وهكذا فرضت التحولات، التي تجري بين صفوف الشعب السوداني، نفسها على مؤتمر الخريجين فبدأ ينشطر إلى كتلتين وعلى أساس تلك الكتلتين نشأت الأحزاب السياسية في البلاد، فقامت الأحزاب الاتحادية وحزب الأمة خلال 1945 كما أشرت سابقاً.

كان هذا الانقسام بشكل عام حول الموقف من الاستعمار البريطاني، فالاحزاب الاتحادية كانت تقف ضده بينما كان حزب الأمة يتعاون معه ويضم في داخله كتلة الاقطاعيين ونُظّار العشائر والمثقفين الوطنيين والتجار. وهذه الاحزاب الاتحادية هي التي رشحت نفسها لحل المشاكل التي كانت تواجه شعب السودان، فكيف تم ذلك؟.

إن الرأسمالية الوطنية، وهي الكتلة القائدة في الأحزاب الاتحادية، لم تستطع أن تضع المنهاج السليم لتحديد مستقبل البلاد، فمرة أخرى رجعت إلى شعار وحدة وادي النيل تحت التاج المصري وادماج السودان في مصر ذلك الشعار الذي كان يعبر في 1924 عن ضعف هذه الطبقة وعدم ثقتها بمستقبل الشعب السوداني وقدرته على تحقيق الاستقلال. عادت الطبقة الوسطى مرة أخرى في عام 1945 بهذا الشعار رغم التحولات الجوهرية التي كانت تجري بين صفوف الشعب السوداني، واستعداد الجماهير لخوض معارك حاسمة وطويلة الأمد ضد الاستعمار،

إن ذلك الشعار أدى إلى كثير من البلبلة مما نتج عنه عدم تعبئة الشعب في النضال ضد المستعمرين وإعطاء الفرصة للمستعمرين والمتعاونين معهم للتهريج باسم الاستقلال. وفوق ذلك أدى هذا الشعار إلى تمويه قضية شعب السودان وإبرازها وكأنها مشكلة اندماج مع مصر أو انفصال عنها. وظهر أثر هذا التمويه في مجلس الأمن عندما تقدم حكام مصر بها عام 1947. ومثل هذا التشويه أدى إلى تزايد الانقسام بين جماهير كان من الممكن توحيدها وتحريرها من نفوذ المتعاونين مع المستعمر وتهريجهم الصارخ.

وبالإضافة إلى هذا كان شعار وحدة وادي النيل تحت التاج المصري يكشف عن ضيق أفق الطبقة الوسطى السودانية وتخلفها عن متابعة الحقائق المعاصرة، فقد ادعى ممثلو هذه الطبقة أنهم بهذا الشعار يضمنون تأييد مصر ونسوا أن الوضع الدولي بعد الحرب أصبح يسير لصالح الشعوب المستعمرة، فالمعسكر الاشتراكي كان ينمو بوضوح وهو الصديق الأول للشعوب المستعمرة خلاف موقف الدوائر المصرية الحاكمة التي كانت تمنح التأييد لشعب السودان على أمل زحزحة النفوذ البريطاني ونيل مكاسب استغلالية في بلادنا. كانت حوادث 1924 درساً صريحاً في هذا المضمار كما أن الحوادث فيما بعد أكدت ذلك الدرس. إن قوة القضية السودانية لم تكن نابعة من تأييد البلاط الملكي بمصر بل من عدالة هذه القضية واستعداد الشعب السوداني للنضال في سبيلها ومن التأييد الحقيقي الفعال الذي تبذله شعوب المعسكر الاشتراكي والشعوب المناهضة للاستعمار.

كان على الطبقة الوسطى، وهي تتصدى لقيادة الشعب أن تنظم صفوف الجماهير تنظيماً حديثاً يستفيد من كل الأخطاء الماضية ويضمن

النصر. ولكنها اعتمدت اعتماداً تاماً على اشكال التنظيم الطائفي، إن اقساما من الجماهير اختلطت أمامها القضية فلم تعد تنظر إليها بوصفها نضالاً ضد المستعمرين ومن أجل الاستقلال الوطني بل كتجمع طائفي وولاء ديني. وهذا قلل من فرص توسع الحركة الوطنية وقذف بأقسام من الشعب في أحضان الطائفية الدينية ولم تقم بعمل جدي لرفع وعي جماهير الشعب وتعبئتها بأساليب النضال الجماهيري الحديث. هذا أدى إلى اعتقال الحركة الجماهيرية فترة وإلى الكثير من التيارات المترددة وسطها.

ثم ان الطبقة الوسطى لم تحس احساساً عميقاً بالتحولات التي جرت بين صفوف الشعب السوداني خلال الحرب فاكتفت بالشعارات العامة للحرية الوطنية. إنها لم تستطع أن تلبي الرغبات المتزايدة لجماهير الشعب السوداني في ايجاد مستقبل ديمقراطي ووضع منهاج له. إن الرغبة في الديمقراطية السياسية والاقتصادية كانت تشتعل كالنيران بين الجماهير ولكن الطبقة الوسطى فشلت في أن تضع ضمن برنامجها ما يلبي هذه الرغبة.

ولهذا ظلت مشاكل هامة قائمة تنتظر الحل، كان لا بد من بروز قوة اجتماعية تثق بشعب السودان وبمستقبله وتحدد دون وجل طبيعة النضال ضد المستعمرين ومن أجل الاستقلال الوطني، وأن توضح لشعب السودان الحقائق الدولية المعاصرة ليعرف أصدقاءه ويستند إليهم، وأن توضح طبيعة العلاقات المصرية السودانية، وأن تضع منهاجاً يلبي رغبات الشعب السوداني الجامحة في الديمقراطية السياسية والاقتصادية.

تأسيس الحركة السودانية للتحرر الوطني

1946 –1947

ومن بين أوساط المثقفين وفي معاهد التعليم كانت الأمور تتحرك. فالثقافة الغربية الشحيحة لم تكن تروي ظمأ الكثيرين وهي فوق ذلك تمثل الثقافة التي نمت الاستعمار في النهاية. فبينما تتحدث الثقافة الغربية عن الحرية والديمقراطية وقيمة الإنسان كان أبناء تلك الثقافة من الاستعماريين يخنقون الحرية في السودان ويصادرون الديمقراطية ويحقرون الإنسان. إن المدرسة التي كانت تقدس ثقافة الغرب لم تستطع أن تواجه الهزات العنيفة التي اجتاحت السودان خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها ونشأ جيل متعطش إلى قيم فكرية جديدة. كذلك كان حال المدرسة التي تتمسك بكل ما هو عربي قديم، لم تكن أحسن حالاً من الأخرى وفشلت في مواجهة المشاكل التي كانت الحياة تقذف بها أمام الشعب السوداني في تلك الفترة.

وفي هذا الجو كانت الأوضاع الدولية تواجه تحولات حاسمة. فالاتحاد السوفياتي ابتدأ يظهر على حقيقته وسط الشعوب التي صارت تلتفت إلى الاشتراكية وتتساءل عن كنهها وأسباب قوتها. وبدأت تصل إلى السودان مؤلفات اشتراكية بالغة الإنكليزية عن الحياة في بلاد الاشتراكية وعن قيم الماركسية اللينينية. وقد أحدثت هذه المؤلفات هزة وسط المثقفين السودانيين فتلقفها نفر منهم وأصبحوا يقلّبون الفكر في كنه الاشتراكية وكيف استطاعت تحويل البؤس والشقاء إلى حياة مستقرة مزدهرة وكيف استطاعت أن تضمن إلى الأبد استقلال الشعوب التي سارت تحت لوائها.

ومن الناحية السياسية كان للنظرية الماركسية أثر ساحر فيما يواجه البلاد من مشاكل. فبواسطتها عرف نفر من المثقفين الوطنيين ماهية الاستعمار وطرق التخلص منه. وقد تداول كتاب ستالين "المسألة الوطنية ومسألة المستعمرات" عشرات من المثقفين الذين وجدوا فيه ردوداً لما يفتعل في أنفسهم تلك الأيام.

وهكذا تألفت أول حلقة ونواة للماركسية اللينينية في السودان تحت اسم "الحركة السودانية للتحرر الوطني". إن نمو هذه النواة لم يأتِ قسراً أو عن طريق الاستيراد كما يدِّعي أعداء الشيوعية في السودان، بل كان تطوراً منطقياً للفكر السوداني وحاجة ماسة فرضتها الظروف التي واجهتها البلاد. فبالاستعانة بالنظرية الماركسية اللينينية استطاعت الحركة السودانية للتحرر الوطني في تكوينها أول عام 1946 أن تضع أساساً سليماً لمستقبل البلاد، وأوضحت أن المشكلة ليست هي بين دعوة لوحدة وادي النيل تحت التاج المصري ودعوة للانفصال من مصر بل هي مشكلة التخلص من الاستعمار الأجنبي نفسه. وإلى جانب هذا أشارت إلى أن حق الشعب السوداني في تقرير مصيره حق مقدس تدافع عنه ضد اعتداءات المستعمرين وضد رغبات الاقطاعيين والرأسماليين المصريين في التوسع وهضم حقوق شعب السودان. ولأول مرة في تاريخ بلادنا وضعت منظمة سياسية العلاقات المصرية السودانية على أسس صحيحة حقاً قائمة على الكفاح المشترك ضد العدو المشترك من الاستعماريين وبهذا أسهمت الحركة السودانية بالنصيب الأول في تحرير شعار "حق تقرير المصير" من الشكل المضلل الذي كان الاستعماريون وأذنابهم يحاولون تشويه هذا الشعار به، وأسهمت في النضال ضد التعصب الذي كان الاستعماريون وأذنابهم يبذرونه وسط جماهير الشعب

ضد شعب مصر المناضل، وأسهمت في الوقوف بحزم ضد نوايا الرجعية المصرية. إن هذا البرنامج السياسي الذي اتخذته الحركة السودانية للتحرر الوطني في نشاطها عام 1946 كانت له آثار بعيدة المدى في سير حركة التحرر الوطني في البلاد. ولم يكن ذلك البرنامج إلهاماً بل كان الثمرة الأولى لتطبيق الماركسية اللينينية على ظروف السودان.

إن نشأة الحركة السودانية للتحرر الوطني في ذلك الوقت واقتحامها للمشاكل التي تواجه الشعب السوداني وتقديمها الحلول السليمة لتلك المشاكل ثم نمو دورها في الحياة السودانية فيما بعد يؤكد أن الماركسية اللينينية كانت حاجة ماسة تهيأت لها ظروف البلاد وأنه لم يكن هناك من حل للمشاكل السياسية والفكرية سواها.

تكونت الحركة السودانية للتحرر الوطني في مطلع عام 1946 من حلقة صغيرة من المثقفين وبعض الطلبة وعنصر قليل من العمال. وفي ذلك العام واجه السودان ظروفاً لم يعهدها من قبل، فقد انفجرت الحركات التحررية في الشرق وتجاوب شعب السودان معها إذ خرجت أول مظاهرة قام بها الطلبة في مارس من عام 1946 وكانت تلك أول مظاهرة بعد حوادث 1924، وبدأت الجماهير تشرع في النضال ضد المستعمرين وارتفعت شعارات سقوط الاستعمار في معظم مدن البلاد. وقد كان لميلاد الحركة السودانية للتحرر الوطني كجزء من التحركات الوطنية أثره في مستقبلها، إذ أنها شرعت فوراً في النضال العملي ضد المستعمرين وأصبح هذا صفة من صفاتها الثابتة حتى اليوم. إن النضال والعمل الجماهيري صفات اكتسبتها الحركة السودانية منذ نشأتها، بل

هي وليد لذلك النضال وقد أصبحت هذه الحقيقة سراً من أسرار منعتها ونمو جانبها.

ما هي المنجزات الرئيسية لتلك الحلقة في نشأتها؟..

- استطاعت بالتعاون الصادق مع الحركة الشيوعية المصرية أن تقدم عموميات الماركسية اللينينية باللغة العربية.
- استطاعت أن تجذب إلى صف الماركسية عدداً من المثقفين الوطنيين الذين لعبوا دوراً هاماً وسط أحزاب الطبقة المتوسطة فيما بعد وخاصة إبان المعركة الوطنية الكبرى عام 1948.
- استطاعت أن ترتبط بالحركة الوطنية التحررية منذ نشأتها وأصبح هذا تقليداً ثابتاً للشيوعيين السودانيين.

كان من الممكن أن يؤدي تكوين النواة الأولى للحزب الشيوعي السوداني في تلك الفترة جنباً إلى جنب مع نمو أحزاب الطبقة الوسطى ونهوض الحركة الوطنية إلى نتائج أبعد مدى وأوسع شمولاً. ولكن الحلقة القائدة كان يسيطر عليها مثقفون من الطبقات المتيسرة سلكوا طريقاً انتهازياً في بناء الحزب، وفي الميدان الفكري والسياسي.

لقد وضعت تلك الحلقة الحزب كجناح يساري في نطاق الأحزاب الوطنية، وحصرت نشاطه هناك ولم تنظر إلى التحولات الطبقية التي تجري في البلاد، وإن الحزب الشيوعي هو في أصله حزب للطبقات الكادحة السودانية. لهذا لم تعمد اللجنة المركزية القائمة حينذاك إلى تنظيم الطبقة العاملة وارتباط الحزب الوثيق بها، وتكوين قادة عماليين هم قلب الحزب ودعامته. وطالما ظل الحزب أسيراً للرأسمالية الوطنية فإنه قد تعثر وضعف نموه في تلك الفترة.

ظل وجه الحزب خافياً على الجماهير في تلك الفترة فلم تكن تعرفه بل تعرف بعض الشخصيات "المتطرفة" التي تعمل في التنظيمات الحزبية البرجوازية. ولهذا ورغم وجود تنظيم منفصل للحزب الشيوعي السوداني فقد ظل معتمداً على الأحزاب الأخرى، ولم يظهر كقوة مستقلة تعمل لتنظيم الجماهير وإرشادها إلى السبيل القويم في مناهضة المستعمرين والسير بالبلاد في طريق التطور والمستقبل. حدث هذا بالرغم من انفجار الحركة الجماهيرية في مظاهرات مناوئة للاستعمار لم تشهد البلاد لها مثيلاً وتقاعس الأحزاب الأخرى عن تلبية ما تفرضه تلك الحركة من تنظيم وجرأة.

انعكس هذا الوضع الانتهازي في سياسة الحزب أيضاً. فطالما ظلت اللجنة المركزية تنظر لموقف الأحزاب الأخرى وتعتبره وحده دون النظر لحاجة الجماهير فإنها تتبع سياسة انتهازية حتماً. وقد ظهر هذا الموقف في مسايرتهم لشعار "وحدة وادي النيل تحت التاج المصري" وعدم جرأتهم في إبراز برنامج الحزب والوثيقة المشتركة التي وضعت مع الشيوعيين المصريين والتي تنادي بالجلاء عن مصر والسودان وحق الشعب السوداني في تقرير مصيره. وقد ذهب أعضاء من اللجنة المركزية أبعد من ذلك فخطبوا وكتبوا مؤيدين "التاج المصري" حتى أطلق على بعضهم اسم "الشيوعيين الملكيين".

وسادت حياة الحزب الداخلية تحت تلك اللجنة المركزية اتجاهات خطيرة عاقت نموه في تلك الفترة فاللجنة المركزية لم تكن تعير التكوين الاشتراكي للأعضاء اهتماماً بل كان الحزب وكأنه حلقة لقراءة بعض النصوص الماركسية الجامدة، لم تكن هنالك دراسات منتظمة لأوضاع البلاد والحوادث من زاوية الاشتراكية العلمية ولم تكن هنالك أية

محاولات جدية لتطبيق الماركسية على ظروف البلاد، ثم أن الحزب لم تتوطد فيه لائحة بل ظلت العلاقات تسودها الاتجاهات الشخصية أكثر من الروابط التنظيمية.

ولكن مهما تكن الأوضاع فإن قوة الماركسية الجذابة تفرض نفسها والنضال الذي يخوضه شعب السودان لا يمكن إلا أن يترك أثره حتى وإن سيطرت على الحزب اتجاهات انتهازية في قيادته. فقد بدأت بعض العناصر العمالية تلج صفوف الحزب وقادت أول معارك ضد الانتهازية في نادي العمال بالخرطوم. صحيح أن تلك المعارك لم تجد الاهتمام من اللجنة المركزية ولكنها لفتت أنظار عدد من أعضاء الحزب إلى العيوب الكامنة في تلك اللجنة، كذلك بدأ كادر من الحزب ينمو خلال تجاربه واطلاعه على الماركسية اللينينية ونال قسم من هؤلاء معرفة اشتراكية لاحتكاكهم بالحركة الشيوعية المصرية. وبدأ النقد للاتجاهات الانتهازية يبرز وبدأت متطلبات النضال تكشف عجز اللجنة المركزية وتشكلت لأول مرة لجنة مركزية من العناصر الثورية بدأت في انتهاج سياسة ثورية بين الجماهير وفي بناء الحزب.

إن الصراع الداخلي الناشئ في تلك الفترة لم يكن معزولاً عما يجري بين الطبقات الاجتماعية. فالطبقة الوسطى كانت تسعى للسيطرة التامة على الحركة الجماهيرية التي انفجرت في الجزء الأول من عام 1947. وكان الصراع في الحزب هو صراع ضد ذلك الاتجاه الذي كانت تمثله الحلقة القائدة في اللجنة المركزية من الذين حاولوا اعتقال نمو الحزب وعملوا لوضعه في نطاق الرأسمالية الوطنية. إن مدرسة الصراع الداخلي التي فرضت نفسها على الحزب في نشأته أكدت تلك الحقيقة التي أصبحت فيما بعد تراثاً هاماً من تراث الحزب الشيوعي السوداني،

وكل المعارك الداخلية التي خاضها الحزب فيما بعد ضد الانتهازية لم تكن امراً معزولاً بل كانت باستمرار جزءاً من صرع الطبقات.

وتحت اللجنة المركزية الجديدة تحرر الحزب من نفوذ القيود القديمة التقليدية وسلك طريقه المستقل في تنظيم الجماهير وفي دعايته ووطد أكثر مبدأ الماركسية اللينينية في تنظيم نفسه وفي تكوين أعضائه. ارتبط الحزب مباشرة بالطبقة العاملة وأسس فروعه الثابتة في عطبرة[5] وفي الخرطوم بحري. وتحت قيادة الحزب بنت الطبقة العاملة منظماتها النقابية وهبت الحركة العمالية في نضالها المشهور. وقد ظلت هذه العلاقة التي لا تنفصم معلماً رئيسياً من معالم ثورية الحزب الشيوعي السوداني وسر بقائه وتطوره في كل المراحل التي اجتازها.

وتحت تلك اللجنة المركزية وضع الحزب دستوره الذي يشتمل على النضال ضد الاستعمار وحق الشعب السوداني في تقرير مصيره وأصبحت له الجرأة في نقد وجهة نظر الأحزاب الوطنية الأخرى. وقد لقى ما ينادي به الحزب تأييداً أصبح يتزايد على مدى السنين حتى انتصر انتصاراً ساحقاً في إعلان استقلال السودان أول عام 1956.

وتحت اللجنة المركزية الجديدة أسس الحزب أول اشكال اتصاله الثابت بالجماهير فأصدر أول منشورات مطبوعة في السودان يحرض فيها الشعب على النضال ضد المستعمرين ويرسل النداءات من أجل تنظيم الطبقة العاملة وفي كل المشاكل التي تواجه البلاد. إن تدريب

---

[5] مدينة عطبرة مدينة عمالية عمادها عمال وموظفي سكك حديد السودان وبها الورش المركزية لهيئة السكك الحديدية اشتهرت بين الشعب السوداني باسم عاصمة الحديد والنار وبالحركة النقابية العمالية القوية. ومدينة بحري سبق ذكرها وبها مصانع ومناطق صناعية كبيرة تابعة لمختلف الشركات.

أعضاء الحزب على هذا الشكل من أشكال الاتصال المستقل بالجماهير فتح الباب أمام العناصر الجريئة وسط الشعب لتلج أبواب الحزب بينما ابتدأت بعض العناصر الضعيفة في الهروب من صفوفه.

كذلك تم تحت تلك اللجنة وضع لائحة للحزب تحدد العلاقة بين الأفراد والهيئات محل العلاقات الشخصية التي كانت سائدة في فترة سيطرة العناصر الانتهازية على الحزب والتي لم تكن تسعى لبناء حزب شيوعي جاد. بدأ الحزب لأول مرة في إصدار مجلة داخلية لتطبيق النظرية الماركسية على واقع بلادنا ولتكوين قادة ملمين بالمبادئ اللينينية، وهكذا صدر العدد الأول من مجلة "الكادر"[6] التي ظلت مهما تغير اسمها عنصراً رئيسياً في التكوين الثوري لأعضاء الحزب وفي تطبيق الماركسية على متطلبات الأحوال في بلادنا.

ما هي الدروس الرئيسية لتلك لفترة؟..

أولاً: إن الحزب ينمو وتتوطد فيه الأفكار الثورية بالصراع الجاد ضد الاتجاهات والعناصر الانتهازية مهما كان وضعها.

ثانياً: إن الصراع الداخلي ليس معزولاً بل هو جزء من الصراع الطبقي وبهذا يجب أن يقرر ويسير مرتبطاً بنضال الحزب بين الجماهير.

ثالثاً: إن سر نمو الحزب ومنعته هو ارتباطه بالنضال الجماهيري وبطبقته العاملة.

---

[6] مجلة الكادر مجلة داخلية يصدرها الحزب صدرت منذ العام 1964 واستمر لـ 64 عددا قبل أن يتغير اسمها وتستمر بالصدور تحت اسم "الشيوعي" في 23 ديسمبر 1954.. وظلت وما زالت تعني بالشؤون النظرية وتلخيص التجارب واتاحة المجال للصراع الفكري داخل الحزب.. تغير اسمها وأصبح مجلة الشيوعي.

رابعاً: إنه فقط النضال بين الجماهير العاملة وضد العناصر الانتهازية يبرز وجه الحزب أمام هذه الجماهير ويعزل كل الوكلاء والمخربين هذا ما يثبته تاريخ الطبقة العاملة السودانية منذ المعارك الأولى ضد الانتهازيين في نادي العمال بالخرطوم عام 1946 حتى يومنا هذا.

لقد وُضعت في صيف 1947 وخلال النضال ضد الاتجاهات الانتهازية الأسس الثابتة لبناء تنظيم ثوري يضطلع بمهامه التاريخية. كان من أبرز هذه الأسس الارتباط الوثيق بالطبقة العاملة السودانية ذلك الارتباط الذي أصبح معلماً هاماً من معالم الحزب الشيوعي السوداني. لقد ثبتت دون زعزعة الصفة العمالية للحزب وظلت تلك الارتباطات الوثيقة بالطبقة العاملة الضمان الدائم لنقاء الحزب وتطوره. وقد برهن سير الحوادث فيما بعد أن حركة الطبقة العاملة السودانية التي نشأت تحت رعاية الحزب الشيوعي السوداني وقيادته لا يمكن أن تنفصم عن الحزب الشيوعي السوداني. وقد فطنت الدوائر الرجعية الاستعمارية، والمحلية إلى هذا السر من أسرار قوة الحركة العمالية السودانية فكان وما زال محور نشاطهم هو محاولة عزل الطبقة العاملة عن حزبها الشيوعي السوداني. وفي هذا استوى كافة الانتهازيين منذ عام 1947 حتى الانتهازية الراهنة بزعامة علي محمد بشير وسلام.

في هذه الفترة نما قادة بين جماهير الطبقة العاملة وقد أدى وجود هؤلاء إلى تقدم ملحوظ في حياة الحزب الداخلية فارتقى إلى مراكز قيادية. وكانت هذه القاعدة الخاصة بترقي الكادر العمالي إلى أجهزة الحزب الشيوعي القيادية، وما زالت، مبدأ هاماً في تطور الحزب ونقائه من شوائب الانتهازية.

استطاع الحزب أيضاً حل مشاكل هامة على رأسها مشكلة التحالف مع الرأسمالية الوطنية في النضال ضد الاستعمار الأجنبي. لقد هزم التيار الثوري في الحزب اتجاهات الانتهازية التي سادت في اللجنة المركزية من قبل والتي كانت تحاول اعتقال نشاط الحزب وحصره داخل احزاب الطبقة الوسطى. أقر الحزب مبدأ التحالف مع الرأسمالية الوطنية مع الاحتفاظ بالاستقلال التام للحزب في تنظيم الجماهير وقيادة نضالها وفي الكفاح ضد الاتجاهات المترددة والرجعية من جانب الرأسمالية الوطنية وكان أول ثمار لهذا الاتجاه السليم اشتراك الحزب في الجبهة الوطنية عام 1947 وبروز نشاط أعضائه ومواقفهم الثابتة ضد اتجاهات التردد بين أحزاب الطبقة الوسطى، وكانت الجبهة الوطنية بمدينة الخرطوم بحري وضواحيها خير مثال لما يمكن أن يؤدي إليه النشاط الثوري للحزب الشيوعي.

رغم أن الحزب الشيوعي السوداني، "الحركة السودانية للتحرر الوطني"، كان حديث العهد إلا أنه استطاع عندما سلك طريقاً ثورياً وتخلص من الاتجاهات الانتهازية أن يوسع من الحركة الجماهيرية ويلهب روح النضال ضد الاستعمار. فالحزب الشيوعي وضع تقاليد ثورية وسط الحركة الجماهيرية من مظاهرات واجتماعات مفتوحة "الليالي السياسية" وكافح بصلابة ضد الاتجاهات السلبية التي كانت الأحزاب القديمة تحاول طبع الحركة الجماهيرية بها.

أمام نمو حركة الجماهير عمد المستعمرون إلى محاولة بلبلتها وقسمها إن أمكن فبدأوا يحضرون بالاتفاق مع البلاط الملكي بمصر لقيام مؤسسة تشريعية زائفة تلقي ماء بارداً على النيران. لقد فطن الحزب الشيوعي السوداني إلى تلك المؤامرة الخطرة فأصدر أول بيان في صيف 1948

يوضح فيه طبيعة المؤسسة الجديدة ويدعوا الجماهير للكفاح ضدها وقد كافح الحزب الشيوعي بالفعل في إصرار ضد تردد الرأسمالية التي راودتها الأحلام وحاولت بالفعل أن تؤيد تلك المؤسسة وظهر هذا بوضوح في جريدة الأشقاء التي خرجت بافتتاحية في صيف 1948 تقول: لندخلها ونعدلها من الداخل، وقد رد الحزب الشيوعي على ذلك بإخراج أول مظاهرة تعلن سقوط الجمعية التشريعية من نادي الاتحاديين في صيف 1948 متعاوناً مع الأقسام الأكثر ثورية من الرأسمالية الوطنية. وكانت تلك المظاهرة هي النداء الذي سرعان ما سرى بين الجماهير فبدأت حركة النضال ضد الجمعية التشريعية وأصبحت تتسع حتى أجمعت الرأسمالية الوطنية على مقاطعتها.

لقد استطاع الحزب الشيوعي السوداني بإصراره وشجاعة أعضائه واخلاصهم أن ينهض حركة إيجابية ضد الجمعية التشريعية فلم يعد الأمر مجرد مقاطعة سلبية بل خرجت المظاهرات في كل المديريات الرئيسية وعقدت مئات من الليالي السياسية واتسعت الاثارة ضد المستعمرين وكانت المقالات النارية التي يكتبها الشيوعيون في الصحف تلهب الكتاب وتجعل من أغلبية الصحف أدوات للنضال الوطني.

إن تزايد نضال الطبقة العاملة السودانية خلال عام 1948 واتساع حركة الاضرابات التي بلغت مدىً بعيداً دعمت من الحركة الجماهيرية جعل عام 1948 عام تحول في الحركة الوطنية السودانية ووضع الأساس لاستقلال البلاد فيما بعد. وفي كل هذه المعارك قاد أعضاء الحزب الشيوعي السوداني الجماهير بجرأة لم تعهد من قبل في الحركة الوطنية الحديثة بالسودان ولا يستطيع المؤرخ المنصف إلا أن يقرر أن حركة مقاطعة الجمعية التشريعية والنضال الذي نشب خلال تلك

المقاطعة تم بمبادرة من أعضاء الحزب الشيوعي الذين برزوا في "جبهة الكفاح" التي أقيمت باقتراح من الحزب الشيوعي.

كان من الممكن أن تحدث قفزة في قوة الحزب ووضعه بما خاض من معارك وما بذل أعضاؤه من تضحيات وبما نالوه من تأثير أدبي بين الجماهير ولكن مرة أخرى وقع الحزب بين تأثير اتجاهات انتهازية أضعفت من قوة نموه، فقد تسلل إلى قيادة الحزب الانتهازي اليميني عوض عبدالرازق فقاد الحزب في طريق خاطئ، تحت قيادة عوض عبدالرازق أطل الاتجاه الانتهازي الذي هزم عام 1947 مرة أخرى، وهو في مضمونه لا يخرج عن الوقوع تحت تأثير الرأسمالية الوطنية وتقييد نشاط الحزب المستقل بحدودها. أهمل هذا الاتجاه واجب الحزب المستقل في بناء مؤسسات جماهيره ودفع الأعضاء المناضلين للعمل في حدود الأحزاب الوطنية الأخرى وتحت اسمها ولهذا رغم ان تنظيم الحزب كان منفصلاً إلا انه ظل يعمل في تلك الحدود وظلت تضحيات أعضائه لا تبذل تحت علم الحزب ومؤسسات الجماهير بل تحت علم الرأسمالية الوطنية، وبهذا فإن نشاط الحزب حتى وسط جبهة الكفاح لم يتعد ما أرادته له الانتهازية منذ نشأته "جماعة من المتطرفين كما يقولون". فرغم ما بذل الحزب من نشاط بين الجماهير والطبقة العاملة فإن صلاته العضوية بهذه الجماهير الثورية ظلت ضعيفة وعلى العكس فاضت صفوف الحزب بعدد من المثقفين رفقاء الطريق فقد وُضع واجب بناء التنظيم المستقل للحزب في الخلف ولم تُرسم سياسة ثورية للاستفادة من حركة الجماهير الثورية في سبيل دعم حزبنا، وهو الضمان الوحيد لتطور الحركة الجماهيرية ولمستقبلها. وتحت القيادة الانتهازية لعوض عبدالرازق شاعت العلاقات العائلية في التنظيم وضرب باللائحة عرض

الحائط وساد الجمود في دراسة النظرية الماركسية، وباختصار تدهورت حياة الحزب الداخلية ونخفض المستوى الماركسي اللينيني فيه.

لقد ظهر خطر الاتجاه الانتهازي في مطلع 1949 فالمد الجماهيري ينحسر، وعناصر المثقفين الذين ملأوا صفوف الحزب يخرجون منه بالعشرات ومن بقى يصيبيه اليأس والحزب الشيوعي لم يتخذ العدة والخطط للعمل بعد قيام الجمعية التشريعية. وابتدأ قادة الحزب يحسون بهذا الوضع المتدهور فعقدوا أول اجتماع تداولي لهم في مطلع 1949 ونُوقش الوضع بأسره وادينت سياسة عوض عبدالرازق الانتهازية. لقد استطاع الاجتماع التداولي ذلك أن يتغلب على عديد من المشاكل التي واجهت الحزب آنذاك وأن يزيل الكثير من العراقيل التي وضعها الاتجاه الانتهازي أمام تطوره وأمام نمو حركة الطبقة العاملة.

أحدث ذلك الاجتماع استقراراً في تنظيم الحزب الشيوعي وذلك بتطهير صفوف الحزب من رفقاء الطريق ووضع أسساً ثابتة لتنظيم الحزب في أماكن العمل ولبناء رابطتي الطلبة والنساء الشيوعيات. وبهذا امتدت جذور الحزب أبعد بين الطبقة العاملة وجماهير الطلبة، تلك التنظيمات التي لعبت دوراً فعلاً في حياة شعبنا.

لقد طرحت في الاجتماعات التداولية لقادة الحزب قضايا الجبهة الوطنية وبرز لأول مرة دور جماهير المزارعين وانه بدون أن يبني الحزب التحالف الوثيق بين الجماهير الثورية، الطبقة العاملة وصغار الملاك اصحاب المزارع الصغيرة، فإنه لا يمكن بناء اتحاد وطني ينهض بالنضال ضد المستعمرين وبذلك تحرر الحزب بشكل حاسم من المفهوم الانتهازي للجبهة الوطنية باعتبارها مجرد تحالف بين الحزب

الشيوعي وأحزاب الطبقة الوسطى. وقد فتح هذا الفهم باباً لتطور الحزب والحركة الجماهيرية إذ بدأ الحزب لأول مرة يتجه لبناء مؤسسات له بين جماهير المزارعين، وقد كان هذا الواجب لا يلاقي إلا الاهمال عندما وقع الحب تحت تأثير الاتجاهات الانتهازية لعوض عبدالرازق. لقد جرت تحولات كبيرة في وضع الحزب وعلت وسطه راية الماركسية وطرق أبواباً جديدة في تنظيم الجماهير وأشكال الاتصال بها وبنى صحافته فخرجت جريدة اللواء الأحمر وفي الداخل اجريت تعديلات في اللائحة تتلاءم مع تطور الحزب وطبقت مبادئها وجرى كفاح ضد الانحلال التنظيمي والعلاقات الفردية ليحل محلها الضبط التنظيمي والعلاقات المبدئية، وكذلك عملت اللجنة المركزية لدعم الديمقراطية في الحزب فأجريت اجتماعات للقادة وعقد أول مؤتمر للحزب عام 1950.

وهكذا أثبت سير الحوادث أن الحزب الشيوعي السوداني يتقوى وترتفع وسطه الماركسية بنضاله المبدئي الحازم ضد الانتهازية بكافة أشكالها وبارتباطه الوثيق بحركة الطبقة العاملة.

الجزء الثاني

- **الحزب الشيوعي السوداني ينمي روابطه بالجماهير وترتفع وسطه إلى اءعلى راية الماركسية اللينينية (1949-1953).**
- **الحزب الشيوعي في طليعة النضال ضد المستعمرين والانتهازيون يتاـمرون ضده.**
- **رغم اءعمال المنشقين يواصل الحزب نشاطه الجماهيري فتتزايد اءزمة النظام الاستعملري في بلادنا.**

الحزب الشيوعي السوداني ينمي روابطه بالجماهير وترتفع وسطه إلى أعلى راية الماركسية اللينينية (1949-1953)

لقد أدى اقصاء الانتهازي عوض عبدالرازق من سكرتارية الحزب إلى المزيد من التطور الماركسي في الحزب الشيوعي ومن الارتباط بالحركة الجماهيرية.

عقدت في هذه الفترة مؤتمرات واجتماعات تداولية لقادة الحزب لإشراكهم في حياته الداخلية وتوسيع أسس الديمقراطية المركزية فيه وقد تمخضت عن هذه الاجتماعات المثمرة لائحة ثابتة للحزب ساهمت في الاستقرار التنظيمي وفي اعلاء مبادئ التنظيم اللينيني تلك المبادئ التي ديس عليها تحت قيادة عوض عبدالرازق. لقد أجلت اللائحة المنبثقة من المؤتمر الأول في عام 1950 قواعد تنظيم الحزب فأكدت أن قاعدة التنظيم تقوم في مكان العمل والسكن. وقد توصل الحزب إلى هذه القاعدة بعد الكثير من القلق التنظيمي الذي ساد آنذاك نتيجة لاتباع اشكال لا تتلاءم مع الصفات العمالية للحزب. وقد أمكن بفضل هذه القاعدة احداث استقرار تنظيمي والارتباط بالطبقة العاملة وقيادة حركة عمالية متينة الدعائم.

لقد أمكن بعد اقصاء الانتهازي عوض عبدالرازق من سكرتارية الحزب الشيوعي احراز تقدم ملموس في تطبيق الماركسية اللينينية على ظروف بلادنا، فأنارت سبيل الحزب - **(**ووضعت الدعائم لبرنامج "سبيل

السودان" الذي توصل إليه الحزب في مؤتمره الثالث 1956. وللنضال ضد كتلة المثقفين البرجوازيين عام 1956)- **بعد أن**[7] رجع بالحزب الشيوعي إلى الوراء، فصار يطبق مفاهيم معزولة للنظرية الماركسية ويفصل بينها وبين حاجيات النضال الجماهيري والقضايا التي تواجه الحزب. كانت الماركسية تشوه وتُسلب روحها وتُقطع أوصالها بتدريسها مجردة في كورسات منقولة من الكتب ولا تمت للقضايا الحية بشئ. كانت الماركسية تستغل في تحليل القضايا المبتورة العقيمة. لقد استطاع كادر الحزب الثوري الانتصار مرة أخرى على ذلك الاتجاه الانتهازي العقيم، وبدأت مجلة "الكادر" تطبيق الماركسية على ظروف البلاد. لقد أمكن في صحافة الحزب وفي اجتماعات الكادر إجلاء العديد من القضايا التي تواجه شعبنا وحزبنا. فقد أجليت إلى حد بعيد مشاكل المرحلة التي تواجه وطننا وحددت بشكل رسمي بأنها مرحلة الاتحاد الوطني ضد الاستعمار ومن أجل حق الشعب السوداني في تقرير مصيره. وحدد دور الحزب الشيوعي في هذه المرحلة وذلك بتنظيم جماهير الطبقة العاملة وبناء التحالف الوثيق بينها وبين جماهير المزارعين، وبهذا يزداد الطابع الديمقراطي للحركة الوطنية. حدد في نفس الوقت نوع العلاقة بين الحزب الشيوعي وأحزاب الرأسمالية الوطنية بوصفها صلات تحالف في النضال ضد الاستعمار مع احتفاظ الحزب الشيوعي باستقلاله وحريته في نقد تلك الاحزاب وكشف ترددها واتجاهاتها الرجعية. وقد أدى هذا المفهوم الماركسي للنضال الوطني في السودان إلى نتائج كبيرة في سير الحركة الجماهيرية وفي كسب الاستقلال الوطني وفي النضال الدائر اليوم. إن سياسة الانتهازي عوض عبدالرازق في هذا المضمار كانت

---

[7] *ظهر هن - في النص المنقول عنه- ضعف وعدم اتساق، عولج بوضع الاقواس، واضافة كلمتي" بعد أن" بعدها ليتسق السياق. حتى مراجعة قادمة متى ما توفرت نصوص اخرى للمقارنة.*

تتسم بالاضطراب فتارة تندفع نحو اليسار فتوجه الحزب في نضال غير مؤسس ضد الطبقة الوسطى الوطنية وتارة تنحرف نحو اليمين فتتبع في انكسار البرجوازية الوطنية متخلية عن استقلال الحزب وحريته. وتبعاً لهذه السياسة المضطربة كان التنظيم مضطرباً إذ تزحم صفوفه عناصر البرجوازية عندما يسير إلى اليمين، ولا يضع بينه وبين الوطنية البرجوازية حدوداً كما حدث في النصف الثاني من عام 1948. ثم يعود مرة أخرى يشكو الانعزال واليسارية. ولن يكون هذا سوى النتيجة المنطقية لأية سياسة تدعّي الماركسية في بلادنا ولا تنظر إلى الجماهير الكادحة مصدر قوتها، جماهير العمال والكادحين، بقدر ما هي مشغولة بالنظر في الرأسمالية الوطنية وإخضاع كل شئ للتقرب إليها.

بهذه المفاهيم الثورية الخلاقة استطاع الحزب أن يدعم علاقاته بالجماهير وأن ينهض بواجباته. فقد شهدت هذه الفترة قيام الحزب الشيوعي السوداني- بنجاح ملحوظ- بتنظيم جماهير الطبقة العاملة في نقابات وبالارتفاع بنضال الطبقة العاملة وإدخال المفاهيم الثورية وسط صفوفها، وقد أدى هذا إلى انتصار كبير في الحركة الوطنية إذ أجج نيران الكفاح ضد الاستعمار الأجنبي كما أنه أكسب الحركة الوطنية السودانية، إلى حدود، طابعاً ديمقراطياً. وهذا الطابع الديمقراطي هو الذي دار حوله النضال منذ إعلان الحكم الذاتي حتى الآن إذ أن تزايده كان يؤكد دائماً سير الطبقة العاملة نحو مركز قيادة الحركة الجماهيرية خطوة وراء خطوة. وهذه صفة تسهم اليوم وستسهم في إجراء تحولات جليلة في الوضع السياسي في السودان وتبشر بالتحولات الاجتماعية المرتقبة في وطننا. استطاع الحزب أن ينظم من بين القوى التقدمية جماهير الطلبة في اشكال ثورية مختلفة وقد لعبت هذه الجماهير دوراً

ملحوظاً في النضال ضد الاستعمار وما زالت تلعب اليوم دوراً مهماً بجانب الطبقة العاملة في دعم استقلال الجمهورية وفي شق طريق التطور الديمقراطي. إن الحزب الشيوعي السوداني استطاع أن يهزم بنجاح الاتجاهات الخائرة التي كانت تنادي بإبعاد جماهير الطلبة عن النضال السياسي. ذلك الاتجاه الذي كانت تشجعه الرأسمالية الوطنية خوفاً من اتساع الحركة الوطنية وطمعاً في احتكارها تحت قيادتها. لقد ضحت جماهير الطلبة كثيراً في نضالها وراء الحزب في تلك الفترة ولكنها استطاعت أن تبني لنفسها تقاليد ثورية تظهر آثارها هذه الأيام.

وكما بنى الحزب هذه التقاليد عليه أن يصونها الآن بالمزيد من الاهتمام بتنظيم رابطة الطلبة الشيوعيين وجماهير الطلبة وربطهم في النضال بالأقسام المتقدمة من الطبقة العاملة.

شهدت هذه الفترة اتجاه الحزب الشيوعي السوداني بشكل جدي إلى تنظيم جماهير المزارعين وإلى بناء الحلف الوثيق بينها وبين جماهير الطبقة العاملة. إن هذا الحلف كان وما زال الأساس لكل تطور اجتماعي في بلد كبلدنا ذي طابع زراعي تواجهه مشكلة الثورة الزراعية. لقد كانت الاتجاهات الانتهازية في عهد عوض عبدالرازق تتحاشى هذه الخطوة الثورية وتغرق القضية في بحر من المخاوف النظرية. كانوا يقولون بأنه لا بد أولاً من دراسة ماركسية كاملة للمزارعين قبل العمل وسطهم وأصدرت القرارات لبدء تلك الدراسة. ولكن أنى لدراسة معزولة أن تؤدي إلى إجراء الاصلاح الزراعي ومن أجل النضال ضد الاستعمار؟ لقد كان الاتجاه الثوري مدركاً إلى أنه سيتعرض إلى الخطأ واصلاحه، ولكنه مدرك في نفس الوقت أنه لا سبيل للفهم والعمل دون الخطأ واصلاحه، وأن التقاسيم الطبقية لجماهير المزارعين في السودان

ووضع برنامج ماركسي للإصلاح الزراعي في بلادنا لا يمكن أن تتم إلا في غمرة النضال بين جماهير المزارعين. وما كان لفئة من المثقفين أن تنجز وضع مثل تلك التقاسيم وأن تخرج مثل ذلك البرنامج وهي معتزلة العمل ولا تستند على تجارب الحزب ونضاله. إن الحلف بين جماهير الطبقة العاملة وجماهير المزارعين هو الذي يقرر مستقبل التطور الاجتماعي في بلادنا، والدعاوى- التي لا معنى لها في نهاية الأمر غير أبعاد الحزب عن جماهير المزارعين مهما كانت اشكالها- كل هذه الدعاوى تخدم الطبقات المتملكة إذ أنها تترك أغلبية جماهير الشعب تحت رحمة هذه الطبقات وتعطل من التغيرات الاجتماعية الواجبة في بلادنا.

لقد كانت لحزبنا بين جماهير المزارعين منجزاته كما كانت له نقائصه. لقد استطاع الحزب الشيوعي السوداني أن ينظم البقاع المنتجة للقطن خاصة في حركة متحدة من كل جماهير المزارعين تهدف لتحسين أوضاعهم الاقتصادية. ولقد استقرت هذه الحركة في ضمير الحياة السودانية حتى أن غلاة الرجعيين لم يستطيعوا تجاهلها بل أدت إلى مكاسب معينة للمزارعين. ومن خلال هذه الحركة بدأت تنمو العلاقات بين الطبقة العاملة وجماهير المزارعين وتجلت في الانتفاضة الكبرى عقب حوادث جودة الدامية وفي التأييدات المتعددة من جانب النقابات العمالية لنضال المزارعين العام ومن جانب الأخيرين للنقابات العمالية. وهذا عنصر للوعي وللتقدم العمالي سيفيد كثيراً في تطور الحركة الجماهيرية عند انطلاقها الكاسح المرتقب بعد انهيار النظام الرجعي الراهن.

استطاع الحزب الشيوعي من خلال نضاله بين جماهير المزارعين أن يتوصل إلى برنامجه "سبيل السودان" تلك الوثيقة التي تقود نضال حزبنا في مرحلة التطور الوطني الديمقراطي وخلال مشاكل ما بعد الاستقلال السياسي.

ولكن أيضاً كانت لحزبنا نقائصه. فبعض منظمات الحزب لم تول هذه القضية اهتمامها بل تخلت عنها كما حدث في المديرية الشمالية وقد أدى ذلك إلى تقوية الاتجاهات النقابية المنحرفة بين المنظمات العمالية في هذه المديرية وفي نفس الوقت أيضاً ساد الجمود بعض العاملين من حزبنا وسط جماهير المزارعين. إن أكبر نقائص ذلك العمل تظهر في مديرية النيل الأزرق وخاصة في مشروع الجزيرة. لقدد أدى تجاهل قيادة هذه المديرية لتوجيهات اللجنة المركزية للحزب وتحليلاتها لطبيعة الحركة المتحدة التي نشبت بين جماهير هذه المنطقة خلال عام 1952 إلى وقوع هذه الحركة تحت تأثير متوسطي المستأجرين الرأسماليين. إن هذه الأقسام من مزارعي الجزيرة متيسرة الحال أكثر وعياً بمصالحهم، وقد استطاعت عناصر منهم الارتباط بالحزب الشيوعي خلال دعوته لتحسين الحالة الاقتصادية، وقاوموا تنظيم جماهير العمال الزراعيين كما أبعدوا عن النشاط القيادي فقراء المستأجرين وصغارهم. إن التنظيم المستقل للعمال الزراعيين في قلب تلك الحركة العامة واستنهاض فقراء المستأجرين بوساطة الحزب الشيوعي وارتباطه الوثيق بهم كانت وما زالت الشرط الضروري لتطور حركة المزارعين في هذه البقعة وكل بقاع السودان الأخرى. ولكن هذا لم يحدث فسرقت الأقسام المتيسرة من المستأجرين نتاج الكفاح البطولي الذي قامت به الجماهير وتسللوا إلى المراكز القيادية وهم يقفون اليوم حائلاً دون تطور حركة جماهير

المزارعين. إنهم جزء من الرأسمالية في بلادنا فعلينا أن نفهم أهمية التحالف معهم وسط حركة المزارعين وفي نفس الوقت الكفاح ضد اتجاهاتهم الرجعية، وعلينا أن ندرك أن القوى الثورية الثابتة بين جماهير المزارعين هم العمال الزراعيون وفقراء المزارعين. هذه القوى هي قلب حركة جماهير المزارعين ولا يمكن لجسم أن يتحرك بدون قلب سليم.

إن حزبنا اليوم أقدر على التخلص من نقائص عمله بين المزارعين وذلك بتجميع تجربته وصياغة عمومياته الماركسية والتخلص من الاتجاهات الانتهازية النابعة من تأثير الأقسام المتيسرة من المزارعين وهم جزء من الطبقة الرأسمالية، هم رأسمالية الريف.

وبالتطبيق الحي للماركسية اللينينية ولج الحزب الشيوعي السوداني في هذه الفترة أبواباً جديدة إذ استطاع لأول مرة في تاريخ الحركة السياسية الحديثة في بلادنا أن يبني تنظيمات للنساء، بنى رابطة النساء الشيوعيات التي تضم اليوم خيرة بنات شعبنا وبنى حركة ديمقراطية عامة للنساء أسهمت في قضية تحرير هذا القسم من شعبنا.

إن العمل بين جماهير النساء خطوة جريئة من جانب الحزب الشيوعي السوداني، خطوة استطاع أن ينتصر فيها على التقاليد الإقطاعية والعبودية البالية. وهذا الميدان مفتوح على مصراعيه للحزب الشيوعي إذ ليست هناك قوة سياسية يمكن أن تمنح المرأة السودانية التقدم والحياة المحترمة غير الحزب الشيوعي السوداني، وما من مجتمع يحترم المرأة ويدفعها للحياة الخلاقة الإنسانية غير المجتمع الاشتراكي. واليوم عندما يشهد المرء نساء حلفا يقفن في بطولة مناضلات ضد الرجعية العسكرية

لا يتمالك إلا ان يعتبر الإمكانيات الثورية التي يمكن أن تتفتق أمام الحزب الشيوعي إن هو أولى النضال النسائي عنايته ورفع من مستوى رابطة النساء الشيوعيات(*)[8] لترتبط بالحياة النسائية وتصبح منظمة تلج صفوفها بنات الكادحين لا مجرد تنظيم يشمل المتعلمات وحدهن.

[] استطاع الحزب أن يلج باب العمل الصحفي القانوني في تلك الفترة واستطاع في آخرها عام 1950 أن يسهم في التضامن العالمي من أجل السلم فأسس أول تنظيم لأنصار السلم في السودان، تلك الحركة التي كانت ذات أثر ملحوظ في أتجاه الرأي العام في السياسة الخارجية، ذلك الاتجاه الذي فرض نفسه عند إعلان استقلال السودان وأصبح غلاة الرجعيين لا يتجرؤون حتى اليوم على ربط البلاد بالأحلاف العسكرية علناً.

نستطيع القول بأن الحزب الشيوعي في هذه الفترة، بعد اقصاء الانتهازي عوض عبدالرازق عن سكرتاريته، استطاع أن يطبق بنجاح مبادئ الماركسية اللينينية على تنظيمه الداخلي وعلى تثقيف أعضائه، واستطاع أن يرتبط بالحياة السودانية في أكثر من أفق وأن يمسها في أكثر من نقطة، استطاع أن ينظم حركة جماهيرية ذات طابع معاد للاستعمار وديمقراطي وأن يضع من هذه الحركة التي تشمل الطبقات الثورية الأساس للتطور الوطني الديمقراطي في وطننا وللتحولات الاجتماعية المرتقبة، استطاع أن يصبح حزباً ذا طابع شعبي.

---

[8] (*) حلت الرابطة بقرار من اللجنة المركزية للحزب في 1965 لأنها فقد مبررات استمرارها وضمت عضوات الحزب بفروعه وهيئاته. ((علامة (*) تعني أن الهامش وضع من محرري احد الطبعات السابقة)

الحزب الشيوعي

في طليعة النضال ضد المستعمرين

والانتهازيون يتآمرون ضده.

بعد النضال الجماهيري المجيد الذي بذل في سبيله الحزب الشيوعي السودان ووهب له دم عضوه الشهيد قرشي الطيب العامل المناضل بعطبرة خرجت الجمعية التشريعية هزيلة ومعزولة، ولكن رغم هذا الضعف وتلك العزلة تراجعت الأحزاب الرأسمالية وبقيت دون نشاط في النضال الجماهيري في مطلع عام 1949 وكأنها تنتظر الفرج، لم يكن لتلك الأحزاب خطة لما بعد الجمعية التشريعية غير الاكتفاء بالمعارضة الشكلية واللجوء إلى أعتاب الاقطاعية المصرية طلباً لوحدة وادي النيل تحت التاج المصري وإثارة قضية السودان بين الرأي العالمي. ولكن الحزب الشيوعي السوداني دعا الجماهير لتنظيم صفوفها في جبهة متحدة لمواصلة النضال ضد الاستعمار بما في ذلك النضال المسلح. وكانت دعوته تهدف إلى إلهاب الشعور الوطني وإلى تأجيج نار النضال، وفي هذه الفترة تزايد نضال العمال والطلبة وأصبحت هاتان القوتان التقدميتان تهزان من أركان الاستعمار.وإلى جانب هذا طوّر الحزب الشيوعي نضال جماهير المزارعين في المديرية الشمالية فجرى النضال في الغابة وفي مركز شندي[9]. إن حركة الجماهير التي تمت بعد قيام الجمعية التشريعية كانت بمبادرة الحزب الشيوعي السوداني وبتأييده ويثبت التاريخ أن هذه الحركة التي اتسعت وشملت أقساماً واسعة من جماهير

---

[9] *شندي، والغابة مدينتان سودانيتان يقعان على مجرى نهر النيل ضمن المديرية الشمالية.*

شعبنا هي التي أحاطت بتوقيع الاتفاقية المصرية البريطانية في فبراير عام 1953 وأنها العنصر الهام في وضع الأسس لاستقلال وطننا. أمام هذا النضال الجماهيري كانت الطبقة الوسطى تسلك سبيل التردد والقنوط في كثير من الأحيان وقد ناضل الحزب الشيوعي السوداني والطبقة العاملة ضد هذه الاتجاهات وأسهم في جذب أحزاب هذه الطبقة للمساهمة في العمل الجماهيري وفي توسيع نطاق تنظيمها للجماهير التي تتبعها بغية توسيع الحركة الوطنية الجماهيرية.

لقد أحس الاستعماريون بخطورة تطور الحركة الجماهيرية فسلكوا سبيل البطش بالتقدميين فسنوا القوانين الرجعية وحلوا منظمة انصار السلم وجعلوا من مصادرة حرية الافراد والجماعات والصحف قاعدة لهم وبدأوا خلال عام 1951 يعدون العدة لحل اتحاد نقابات العمال الذي كان يقف بقيادته الصلبة وعلى رأسها المناضل الشفيع أحمد الشيخ[10] في طليعة الحركة الجماهيرية.

في هذا الوقت المتميز بقنوط البرجوازية، وبمواجهة الحزب الشيوعي السوداني لقضايا النضال الجماهيري الجديدة، وبتحفز الاستعمار لمصادرة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي، في هذا الوقت بدأ الانتهازيون بقيادة عوض عبدالرازق يعملون على محاربة الحزب الشيوعي من الداخل وتقويض وحدته، سلاحه الحاسم في مقاومة أعداء الشعب.

[10] الشفيع أحمد الشيخ من ابرز قادة النقابات العمالية في السودان، وقادة الحزب الشيوعي السوداني، حيث كان عضو لجنته المركزية وسكرتاريته عندم عذب واعدم مع قادة الحزب الشيوعي المدنيين عبدالخالق محجوب وجوزيف قرنق وذلك عقب احداث انقلاب 19 يوليو 1971 في عهد نظام مايو (1969-1985) ورئيسه جعفر نميري.

هكذا يعود التاريخ ليثبت مرة أخرى كما أثبت في عام 1947، أن كل صراع في داخل حزبنا ما هو إلا انعكاس للصراع الطبقي خارجه، كما كان مثقفو 1947 الانتهازيون يعملون لمصلحة الرأسمالية الوطنية داخل الحزب لشيوعي السوداني فكذلك كان عوض عبدالرازق وجماعته يعملون تحت تأثير قنوط الطبقة الوسطى وفزعها تحت تأثير الخوف من بطش المستعمرين الذين مهدوا له بجو من مصادرة الحريات.

إن الشعارات التي ألقى بها الانتهازي عوض عبدالرازق تؤكد هذه الحقيقة، وتوكد أنه كان يسعى لا لتوقف تقدم الحزب بين الجماهير بل لتصفية نشاطه في تلك الفترة من تاريخ شعبنا. ولكن ذلك الاتجاه الانتهازي لم يكن بمقدوره أن يواجه الحزب بنواياه بل عمد إلى تبني شعارات سياسية زائفة بغية تضليل أعضاء الحزب وجرهم وراءه وإحداث خلل في وزن الاتجاه الثوري في الحزب.لقد ادّعى ذلك التيار أن الحزب تخلى عن تنظيم الطبقة العاملة وأنه بعثر نشاطه –كذا- وسط الفئات الاجتماعية الأخرى وأن عليه ان يركز نشاطه بين الطبقة العاملة وحدها حتى يسير للاشتراكية، ادّعى ان الحزب مقصر في الدعاية الاشتراكية (؟!) وأن عليه أن يترك ما سوى ذلك لتربية الطبقة العاملة "تربية اشتراكية"! ادّعى أن الحزب لا يهتم "بتدريس" الماركسية فعليه أن يعيد تدريس الكورسات بالطريقة السالفة، لقد أثبت التاريخ بما لا يدعٌ مجالاً للشك زيف تلك الشعارات اليسارية، وكشف عن حقيقتها اليمينية. فالمنشقون انتهى المطاف ببعضهم إلى الأحزاب وبالبعض الآخر إلى العمل في دوائر أجنبية مشبوهة وعدوة لاستقلال بلادنا وتطوره.

ولكن الحزب استطاع ورغم صعوبة الظروف آنذاك المحافظة على وحدته وتوجيه ضربات قاصمة للمنشقين. ولقد أجبروا الحزب على فتح

مناقشة عامة ولكنها انقلبت وبالاً عليهم فظهر سخف ما يدعونه وتفاهته، ومن خلال المناقشة ترسخت تقاليد الحزب الثورية وارتفعت إلى أعلى راية الماركسية اللينينية. إن المناقشة الصبورة الموضوعية وعدم الاستجابة للاستفزازات التي كان يجيدها المتكتلون جمعت قوى الحزب في صعيد واحد، واستطاع أن يقذف إلى خارج صفوفه تلك الجماعة المخربة. وفي سبيل تجميع القوى الثورية في الحزب، وعزل المخربين، وبعد مناقشة مستفيضة، عقد الحزب في عام 1951 مؤتمره الثاني، مؤتمر الوحدة وإرساء مبادئ التنظيم اللينيني والتقاليد الثورية للحزب. ومن داخل المؤتمر بدأت تظهر تفاهة آراء المخربين فهزم المؤتمر جميع الاقتراحات الانتهازية التي قدموها فتراجعوا عنها بغير انتظام وأعاد المؤتمر انتخاب لجنة مركزية تمتع فيها الثوريون بأغلبية مؤكدة.

وما أن انقضى المؤتمر وبالرغم من قراراته شرع الانتهازيون في نشاط انقسامي محموم، يهدفون من ورائه إلى تعطيل قرارات المؤتمر وإلى فرض سيطرتهم على الحزب وشق صفوفه، وبدا واضحاً أن بكاءهم على الديمقراطية "الضائعة" في الحزب لم يكن إلا تكأة لنشر الفوضى التنظيمية وتقويض مبادئ المركزية الديمقراطية، وكذلك بدا واضحاً أن بعض الذين اتخذوا مواقف الحياد في ذلك الصراع انحازوا للانتهازيين وذلك موقف طبيعي فالصراع ضد الانتهازية لا يمكن أن يقبل الحياد ومن يتصالح مع الانتهازيين لا بد ان ينحدر سريعاً معهم. وبالفعل استطاع المتكتلون شل نشاط منظمة الحزب في مدينة أم درمان. ولكن الحزب جمع صفوفه وقررت اللجنة المركزية طرد جميع المنشقين والخارجين على قرارات المؤتمر الثاني ومبادئ المركزية الديمقراطية من الحزب دون قيد أو شرط، وقد حاول المنشقون وضع نظريات،

"ليبرالية"، تبرر الانقسام ولكن الحزب أماط عنها اللثام وشرح في صبر وفي ثقة مبادئ التنظيم الثوري الذي يرتكز على الديمقراطية المركزية، إن هذا الصراع أدى إلى تثبيت الأسس الثورية للتنظيم وكان درعاً واقياً ضد كافة المحاولات التخريبية وأعمال الانقسام اللاحقة التي قام بها الانتهازيون مثل محمد السيد سلام واضرابه فيما بعد.

لقد خرج الحزب الشيوعي السوداني منتصراً من تلك المعركة الداخلية وحاوياً لتجارب غنية في مكافحة الانتهازيين وفي دعم صفوفه وتوحيدها تحت راية اللجنة المركزية، ولو ان التيار الثوري أحجم عن مكافحة الانتهازيين بحجة الابقاء على الوحدة الشكلية للحقت بقضية الحزب والطبقة العاملة خسائر جسيمة، وهذه القاعدة ستظل ضمن تراث الحزب الثوري الذي لن يتخلى عنه لحظة واحدة.

لا بد دائماً من اجتثاث جذور الانتهازية وكشف أفكارها، بل ظلال افكارها، ومواجهة الأفكار الانتهازية بثقة وفي صبر وثبات وتمسك بالماركسية اللينينية. تعلم حزبنا أن الصراع ضد الانتهازيين ليس موقوتاً بميعاد إذ أن بقاء الأفكار الانتهازية في صفوفه يشل مقدرته الكفاحية، فمن أجل قضية الشعب والجماهير العاملة لا بد دائماً من اليقظة والهجوم على مواقع الفكر الانتهازي وسحقها. تعلم حزبنا في مبادئ الصراع الداخلي أن يقوده بحكمة وأن يلجأ إلى الاجراءات التنظيمية بعد الكشف وتجميع قوى الحزب الثورية وألا يترك هذه الاجراءات تحل محل الصراع الداخلي ثم لا يتردد في تطبيقها مع المتعنتين والمخربين، تعلم حزبنا ألا ينظر إلى الصراع الداخلي بمعزل عما يدور في أوساط المجتمع من صراع طبقي وأن كل اتجاه مناف للماركسية اللينينية داخل الحزب ما هو إلا انعكاس لفكر طبقة خاصة أو دائرة اجتماعية معينة،

تعلم حزبنا أيضاً ألا يستجيب للاستفزاز الانتهازي فيوقف نشاط الحزب حتى تتم المناقشة أو حتى ينتهي الصراع الداخلي، ففي بوتقة العمل تنصهر الافكار وكلما تزايد نشاط الحزب بين الجماهير أمكن فضح الأفكار الانتهازية لا وسط الحزب وحسب بل وسط الجماهير أيضاً.

رغم أعمال المنشقين

يواصل الحزب نشاطه الجماهيري

فتتزايد أزمة النظام الاستعماري في بلادنا.

لقد استطاع حزبنا أن يفشل خطة المنشقين الهادفة إلى صرف أنظار الحزب عن واجبات النضال الجماهيري.. على العكس كان حزبنا يناضل هذه السياسة المزدوجة .. أن يقضي على المنشقين ويدعم من وحدته وأن يوسع من الحركة الجماهيرية.

لقد تطورت حركة الشعب فابتدأت الرأسمالية الوطنية تتحرك وأمكن توحيد الصف الوطني في الجبهة المتحدة لتحرير السودان أول عام 1952 وقد اشتركت النقابات لأول مرة بوساطة مركزها الثوري "اتحاد نقابات عمال السودان" في هذا التنظيم بل كانت الداعية له والقوة المحركة له. إن النهضة الجماهيرية الجديدة كانت تنظر إلى الطبقة العاملة ونقاباتها كمركزها الموجه وتستلهم منها روح النضال، وهذه الحقيقة الجديرة بالاعتبار كان لها أثرها البالغ على الادارة الاستعمارية في بلادنا.

لقد انطلقت الحركة الجماهيرية بهذه الصفة الجديدة في طريق مظفّر وخطر على المستعمرين، وفي كل يوم من تلك السنوات كانت الطبقة العاملة تزحف نحو الصدارة وتكسب ثقة اقسام من الجماهير، لقد بلغ الوضع في البلاد ان اضرب البوليس بقيادة ثورية في تعاون وثيق مع ممثلي الطبقة العاملة على رأسهم المناضل العمالي الشفيع أحمد الشيخ. وتحت تأثير الطبقة العاملة السودانية تحطمت كافة مشاريع المستعمرين

لتعديل الجمعية التشريعية وقسم صفوف الاتحاد الوطني بجذب اقسام من الرأسمالية الوطنية لقبول الواقع الاستعماري والتعاون مع المستعمرين. وقد جرب المستعمرون سياسة البطش بالطبقة العاملة فحاولوا تعديل قوانين النقابات ولكن الطبقة العاملة خاضت اضراباً في أبريل عام 1952 ضد تلك المؤامرة التي كانت تحاك في الجمعية التشريعية. إن إضراب أبريل 1952 يثبت في التاريخ باعتباره حركة عمالية ثورية موجهة ضد المستعمرين ومن أجل الحريات الديمقراطية والنقابية. صحيح ان ذلك الاضراب لم يشمل كل النقابات بفضل نشاط الانتهازيين والمنشقين على صفوف الحزب ولكن ذلك لا يقلل من شأنه كمعلم من معالم التاريخ الثوري للطبقة العاملة السودانية. إن الانتهازيين العماليين والمنشقين على الحزب الشيوعي كانوا يصدرون نشاطهم عن أفكار يمينية تفصل بين النضال السياسي للطبقة العاملة وبين نضالها الاقتصادي وتحاول ابعاد الطبقة العاملة عن نشاطها السياسي المستقل خدمة للمستعمرين وللطبقات المتملكة. لقد كانوا حانقين على اشتراك الطبقة العاملة تحت قيادة مركزها الثوري "اتحاد النقابات" في النضال السياسي بل السير في طليعته ولهذا عمدوا متآمرين مع المستعمرين على تخريب اضراب ابريل 1952. ومنذ ذلك التاريخ حتى يومنا هذا ظل النضال مستعراً بين تعاليم الصراع الطبقي، الفكرة الوحيدة الملائمة لمصالح الطبقة العاملة السودانية ونقاباتها، وبين الاتجاه اليميني الأصفر الرامي إلى حصر نشاط النقابات العمالية في حدود الاصلاحات التافهة وتسليم جماهير العمال للطبقات المتملكة وصرفها عن طريق الاشتراكية. لقد تغيرت وجوه الانتهازيين، ولكن سياستهم بقيت حتى يومنا هذا، تارة تظهر مكشوفة وأخرى مختبئة، تغيرت الأسماء وبقيت اليمينية الانتهازية يقودها اليوم اليميني علي محمد بشير واضرابه.

لقد نجحت الطبقة العاملة بإضراب أبريل 1952، رغم تخريب الانتهازيين والمنشقين، في إجبار المستعمرين على وقف مشاريعهم الرامية لحل اتحاد النقابات ومصادرة الحريات النقابية. فماذا بقي لهم؟.

بقي لهم أن يشهدوا تفاقم أزمتهم خلال عام 1952 الحالك بالنسبة لهم، نظام منعزل، وجمعية تشريعية توقف كل نشاطها، وحركة جماهيرية ذات طابع جديد يتزايد فيها نفوذ الطبقة العاملة. لقد كان اصرار المستعمرين على البقاء يعني تزايد الحركة الجماهيرية وانتظام قوى واسعة من الجماهير الثورية، وخاصة المزارعين والذين بدأوا يتحركون في اقسام اقتصادية هامة بقيادة ثورية جديدة هي قيادة الطبقة العاملة. وهذا الوضع لا يعني إجبارهم على الخروج من السودان فحسب بل إنه يهدد بقيام ظروف مؤاتية لتحولات اجتماعية هامة وخطيرة في منطقة حساسة من القارة الافريقية، آخر ملاذ لهم.

في هذه الظروف جرى توقيع الاتفاقية المصرية البريطانية. إن الدعاوى العريضة للاستعماريين وللدوائر المصرية التي تتبجح بأنها منحت الشعب السوداني استقلاله مجافية للواقع ووقحة في نفس الوقت فالاستعماريون نجوا بجلودهم من وطننا وكانت الاتفاقية انقاذاً لهم من تطور الحركة الجماهيرية بطابعها الجديد.

لقد وقعت اتفاقية 1953 في ظرف كانت الحركة الجماهيرية فيها تسير بخطوات سريعة في نضالها ضد المستعمرين وتتخذ طابعاً جديداً بظهور الجبهة المتحدة لتحرير السودان وقيام النقابات العمالية بدور فعال فيها. لقد كانت الحركة الجماهيرية تطالب بالجلاء الناجز للمستعمرين وحق الشعب السوداني في تقرير مصيره وفي بناء سودان ديمقراطي

حر، ولكن الاتفاقية لم تحقق هذا المطلب الشعبي بل أجلته إلى ثلاث سنوات ووضعت قيوداً عدة على حرية الشعب السوداني وأعطت الحاكم العام البريطاني سلطات خطرة ليستغلها في تقوية النفوذ البريطاني والضغط على البرلمان. لقد اتخذت أحزاب الطبقة الوسطى موقف التبعية فقبلت الاتفاقية دون تعديل أو نقد ومن وراء ظهر الجبهة المتحدة لتحرير السودان التي كانوا يشتركون فيها. ورغم هذا ورغم الجو التهريجي الذي خلقته تلك الأحزاب وقف الحزب الشيوعي السوداني ناقداً لتلك الاتفاقية وموضحاً مزالقها ومشيراً إلى أنها لا تتمشى مع الرغبة الجماهيرية الملحة في وجوب الجلاء الناجز للمستعمرين قبل إجراء أية انتخابات في بلادنا. إن التاريخ يثبت أن الحزب الشيوعي السوداني كان الحزب الوحيد في السودان الذي نظر للاتفاقية المصرية البريطانية نظرة ناقدة وكشف عيوبها ومزالقها التي اتضحت لدى الناس فيما بعد.

ولكن الحزب الشيوعي السوداني في تقديره للاتفاقية أخطأ في ذلك الوقت لأنه نظر إليها من زاوية واحدة، نظر مزالقها التي يستغلها المستعمرون وإلى كونها مناورة للمستعمرين ليخلقوا وضعاً شرعياً في البلاد لاستمرار نفوذهم ولم ينظر إليها باعتبارها نتاجاً من نتاج الكفاح الشعبي الذي كان في الإمكان أن يثمر أوفر منها لو تقيدت أحزاب الطبقة الوسطى بحلفها في الجبهة المتحدة لتحرير السودان، ولكن هذا لا يمنع من أن المستعمرين تحت ضغط الحركة الجماهيرية في السودان اضطروا للتراجع، وأن الاتفاقية تراجع من جانبهم يمكن استغلاله لصالح الشعب السوداني.

وقد قام الحزب الشيوعي السوداني بتصحيح موقفه واتخاذ موقف سليم في اجتماع اللجنة المركزية التاريخي في مارس من عام 1953، والاجتماعات اللاحقة للهيئات المركزية القائدة.

لقد كان اجتماع اللجنة المركزية في مارس 1953 والاجتماعات اللاحقة نقاط تحول في الحزب الشيوعي. استطاعت تلك الاجتماعات ان تقدر الوضع السياسي الجديد الناتج من توقيع الاتفاقية المصرية البريطانية وأن تضع الأسس اللازمة لمكافحة اتجاه الرأسمالية في تصفية الحركة الجماهيرية وحصر النشاط السياسي في البرلمان. وهذه نقطة جديرة بالاعتبار. فالرأسمالية خلال احتفالات الاتفاقية كانت تحاول غمر الحركة الجماهيرية والمنظمات الديمقراطية ومنظمات الطبقة العاملة بشعاراتها وسلبها من استقلالها وتحويلها إلى ذيل لها وبالتالي إلى احتكار الحركة الجماهيرية. إن المواقف الجريئة من قادة تلك المنظمات وعلى رأسها الاتحاد العام لنقابات عمال السودان كان لها الاثر الكبير في حسر تلك الموجة وفي وضع الأسس لتطوير النضال الجماهيري في فترة الحكم الذاتي ثم ما بعد الاستقلال.

وفي هذا الاجتماع وما لحقه قضي على الاتجاهات اليسارية التي كانت تلح بمقاطعة الانتخابات. لقد وضع تقدير سليم للواجبات الجديدة الناتجة عن نجاح الحزب في بناء قادة من الاوساط الشعبية الهامة ودخوله في مرحلة جديدة من مراحل نموه، مرحلة تحوله إلى قوة اجتماعية كبرى وتطوير علاقاته بالجماهير. لقد توصلت تلك الاجتماعات إلى أنه من المهم أن توضع في المقدمة قضية بناء الحزب الشيوعي على النطاق الوطني ليصبح حزباً شعبياً وليستغل إمكانيات قادته في هذا السبيل. لقد اجتاز الحزب الشيوعي السوداني في مرحلة

بنائه الأولى مرحلة إدخال الماركسية في السودان ثم محاولة تطبيقها على واقع البلاد وبناء قادة شعبيين. لقد تراكمت كل هذه العوامل وأصبحت القضية التي تواجه الحزب وقيادته هي كيفية احداث قفزة تحول الحزب إلى قوة شعبية على نطاق القطر ككل.

وفي تلك الاجتماعات جرت مناقشات حية حول وضع الحزب كانت تلح بمقاطعة الانتخابات. لقد وضع الحزب تحليلاً سليماً لمعركة الانتخابات القادمة وأشار إلى أنه من الواجب بذل الجهود والتعاون مع الدوائر الوطنية المختلفة لكسب أغلبية وطنية في البرلمان كما أكد أن هذه الأغلبية لن تستطيع إنجاز مطالب الشعب الوطنية والديمقراطية بدون تنمية الحركة الجماهيرية النشطة وتعهدها. وبهذا التحليل الثوري الخلاق وقف الحزب الشيوعي بصلابة ضد الاتجاهات الرجعية الرامية إلى تصفية الحركة الجماهيرية ووضع أسساً لتطور الوضع السياسي في البلاد بعد انتخابات 1953-1954.

الجزء الثالث

- الحزب الشيوعي السوداني خلال فترة الحكم الذاتي وما بعد الاستقلال.
- تطورات في صلات الحزب الشيوعي بالجماهير وفي اءساليبه العملية.

الحزب الشيوعي السوداني

خلال فترة الحكم الذاتي وما بعد الاستقلال

وفي الحقيقة يعتبر اجتماع اللجنة المركزية في مارس 1953 معلماً هاماً من معالم تطور الحزب الشيوعي السوداني. فبعد سنوات من النضال بين الجماهير وفي معارك التحرر الوطني ومن الجهد المستمر لبناء منظمات حزبية في مختلف بقاع البلاد وبين مختلف الطبقات الشعبية تقف قيادة الحزب الشيوعي لتضع تقديراً بما وصلت إليه ولتلخص نقائص العمل وتشير إلى مواطن الضعف. ولقد كان اجتماع مارس هو البداية الهامة في تاريخ حزبنا.

جاء اجتماع مارس نتيجة منطقية للظروف التي احاطت بالبلاد، وبالحزب الشيوعي في نفس الفترة. فالاتفاقية المصرية البريطانية قبلت من كافة الأحزاب اليمينية والوطنية دون قيد أو شرط رغم جميع المساوئ التي بها ورغم أنها لم تحقق المطالب الشعبية الملحة وعلى رأسها الجلاء الناجز الفوري لقوات الاحتلال. إن الحزب الشيوعي السوداني أصدر نقداً نزيهاً وموضوعياً لتلك الاتفاقية مدافعاً بذلك عن المصالح الحيوية لشعب السودان وقد لخص الحزب رأيه في كتيب "اتفاقية السودان في الميزان" أما قوى الاقطاعيين الرأسماليين فقد جعلوا من الاتفاقية تحقيقاً لكل أماني جماهير شعب السودان وحاولوا بكافة الوسائل، من احتفالات واجتماعات، خلق جو من التصالح والإخاء مع الإدارة الاستعمارية في البلاد بحجة أن الكل يعملون باخلاص لتنفيذ الاتفاقية المصرية البريطانية. ظهر جلياً في تلك الفترة أن الحزب الشيوعي السوداني يؤثر في نشاطه السياسي على أقسام متقدمة من

جماهير العمال والطبقة المتوسطة وأن أغلبية قوى الجماهير ومن بينها الجماهير العاملة، تسير من الناحية السياسية وراء نفوذ أحزاب البرجوازية الوطنية رغم موجات التضليل والمحاولات المتكررة من جانب الطبقة الوسطى في تلك الفترة لفرض سيطرتها على أقسام الجماهير المناضلة ولتصفية نفوذ الحزب الشيوعي السوداني مهرجين باسم الاتفاقية، فقد وقف الحزب الشيوعي والعناصر العمالية في وجه موجات عاتية من التهريج. هكذا كان لزاماً على الحزب الشيوعي السوداني أن يصدر تقديراً للوضع في البلاد وأن يضع أمام عينيه الوسائل الكفيلة بامتداد نفوذه وباستمراره كشرط هام للكفاح ضد احتكار الطبقة الوسطى للحركة الجماهيرية.

لقد ترتب على خروج الأحزاب الأخرى من الجبهة المتحدة لتحرر السودان وتجاهلها لتلك الجبهة خلال المحاولات لإبرام الاتفاقية وتوقيعها لاتفاقية الأحزاب واستعدادها للاشتراك في الحكم وضع جديد لم يواجه الحزب الشيوعي من قبل. صحيح أن خلافات عديدة كانت ناشبة بين الحزب الشيوعي وأحزاب الطبقة الوسطى حول طرق التحرر الوطني وحول حق الشعب السوداني في تقرير مصيره، ولكن كانت هناك باستمرار جبهة بين هذه القوى في النضال ضد المستعمرين تصل في بعض الأوقات إلى مرحلة التنظيم كما كانت في الجبهة الوطنية عام 1946 وفي جبهة الكفاح عام 1948 وفي الجبهة المتحدة لتحرير السودان عام 1952، وتكون مجرد تعاون في بعض الأوقات. أما بعد توقيع الاتفاقية المصرية البريطانية في فبراير 195 فقد اتسع الخلاف وأصبح الطابع اليميني للطبقة الوسطى أكثر وضوحاً وأصبحت هذه الطبقة أكثر ميلاً للهدوء ومسالمة المستعمرين. ذلك كان وضعاً جديداً

يفرض على الحزب الشيوعي السوداني إعادة النظر في الوضع السياسي في البلاد وتكوين تقدير له ورسم الطرق الكفيلة باستمرار الحركة الجماهيرية في روحها المعادية للمستعمرين وبمكافحة الاتجاهات اليمينية داخل طبقة الرأسمالية الوطنية.

في هذه الظروف انعقد اجتماع اللجنة المركزية التاريخي في شهر مارس عام 1953. صحيح أن ذلك الاجتماع لم ينجز تلك الواجبات دفعة واحدة ولكنه فتح الطريق لمناقشات مثمرة في الحزب الشيوعي كان ثمرتها انعقاد المؤتمر الثالث في فبراير 1956 والآثار البعيدة المدى لذلك المؤتمر.

أما من الناحية الداخلية لحياة الحزب فقد جاء اجتماع اللجنة المركزية ذلك بعد سنوات من النضال وتجميع التجارب الثورية وخاصة بين جماهير الطبقة العاملة. تكونت لدى الحزب الشيوعي حلقة ثابتة من القادة الثوريين العاملين داخل الحزب وبين الجماهير الثورية وتمرس هؤلاء القادة في الصراع الداخلي ضد العناصر الانتهازية التي هاجمت الحزب في فترات مختلفة وأصبح هؤلاء القادة ملتزمين بتعاليم الاشتراكية العلمية، ضماناً ثابتاً ومستمراً لوحدة صفوف الحزب الشيوعي. لقد تعرض هؤلاء القادة في تلك الفترة إلى ضغط فكري من قبل الطبقة الوسطى ولكنهم استطاعوا أن يقاوموا بنجاح ذلك الضغط، على الرغم من أنه عمل في داخل الجبهة المتحدة مع قادة هذه الطبقة، وأن يصونوا وحدة الحزب الشيوعي. وهذا التجمع للتجارب الثورية للصراع بين الجماهير وضد قوى المستعمرين وغيرهم وفي الصراع من أجل نقاء صفوف الحزب الشيوعي ووحدته، هذه العوامل التي ترسبت في الحزب خلال سنوات، امتُحنت في الفترة التي أعقبت

الاتفاقية وأصبح عليها أن تواجه قفزة في تطورها لتتلاءم مع التغييرات الجديدة في وضع بلادنا.

ماذا أنجز ذلك الاجتماع التاريخي للجنة المركزية؟...

لقد استطاع أن يضع يده على النقاط الرئيسية في الوضع السياسي ببلادنا، إذ أشار إلى جنوح الرأسمالية الوطنية نحو اليمين وإلى المصالحة وإلى محاولتها احتكار قيادة الحركة الجماهيرية مما يهدد بتصفية الحركة لفترة ما. ولهذا وضع الاجتماع في المقدمة مهمة النضال من أجل استمرار الحركة الجماهيرية وتطورها.

استطاع الاجتماع أن يصل إلى فهم سليم إزاء قضية بناء الحزب فلأول مرة يتحد قادة الحزب حول هذه القضية في وضوح. فأشار الاجتماع إلى أن مهمة بناء الحزب عملية ثابتة في كل الظروف، ظروف المد الثوري والجزر الثوري وأن الواجب الرئيسي في تطور الحركة الجماهيرية وتنميتها هو بناء التنظيم الثوري الأول للشعب، الحزب الشيوعي السوداني، وهذا هو أكبر انجاز لذلك الاجتماع. صحيح أن الحزب كان يتسع من حلقة ضيقة إلى حزب له قواعد بين أقسام مختلفة من الجماهير، كان يبني أعضاءه خلال النضال الجماهيري، كان يرفع إلى أعلى مبادئ التنظيم اللينيني ..الخ الخ.. ولكن نمو الحزب كان يتم تلقائياً إلى حدود بعيدة وكانت هناك نظرية غير معترف بها، ولكنها سارية المفعول، تقول بأن الحزب سينمو بنضاله بين الجماهير واحترامها لقادته. كان ذلك غموضاً تفتحت أذهان حزبنا لوجوده خلال النضال الجماهيري.

فبالرغم من احترام الجماهير لقادة حزبنا وبالرغم من صحة ما أثار الحزب من نقد للاتفاقية، لم يرتفع صوت الحزب إلا بين بعض أقسام عمالية متقدمة وبين بعض دوائر المثقفين. لقد ظهر جلياً أن وجود الحزب الشيوعي السوداني كمنظمة جماهيرية ذات صلات عميقة بكل الأقسام الثورية هو قضية حيوية يتوقف عليها مصير الحزب الشيوعي السوداني نفسه ومصير الطبقة العاملة والجماهير.

استطاع ذلك الاجتماع أن يمسك نقاط الضعف التي تحول دون نمو الحزب الشيوعي واحتلال مركزه الملائم في تلك الظروف، وعلى رأسها ضعف العمل القيادي وأساليبه التنظيمية والجماهيرية وأكد الاجتماع أن التطور الجديد في وضع البلاد يحتاج إلى أساليب قيادية جديدة قائمة على الشرح العلمي الصبور للجماهير وعلى مستوى أرقى من الدعاية والتنظيم وأساليب العمل الجماهيري، وهذا الانجاز الأخير فتح الطريق أمام مناقشات حية في قيادة الحزب أمام حركة ثورية لإحداث تطور في وضع الحزب لمواجهة الظروف الجديدة.

نستطيع القول بأن التطورات التي جرت في الحزب الشيوعي بين عامي 1953-1956 كانت نتيجة للتقديرات الماركسية اللينينية للوضع في البلاد ولحياة الحزب الداخلية التي وضعتها اللجنة المركزية في ذلك الاجتماع.

تحت تأثير ذلك الاجتماع استطاع حزبنا أن يضع المعالم الرئيسة للطبقات في بلادنا وأن يرسم خط الحزب السياسي على هدى سليم بتطبيق النظرية الماركسية على بلادنا. ظل حزبنا منذ تأسيسه يضع شعار الجبهة الوطنية ضد المستعمرين كالطريق الثوري الوحيد للبلاد

والمطابق للوضع الطبقي في بلادنا. ومن خلال هذا الاجتماع تأكد لحزبنا بنجاح التلخيص الماركسي اللينيني لوضع الطبقة الوسطى طبقة ذات وجهين، معادٍ للاستعمار ورجعي إزاء نمو حركة الطبقة العاملة والجماهير الكادحة. لهذا ورغم أن حزبنا كان يسعى بجهود متواصلة للتعاون المثمر مع هذه الطبقة في النضال ضد المستعمرين وكافة مشاريعهم المدمرة للكيان الوطني السوداني إلا أنه ظل يحتفظ باستقلاله ويناضل ضد الوجه الرجعي للطبقة الوسطى. ولقد كانت الأيام اللاحقة لتوقيع الاتفاقية خير دليل، فقد تزايد الطابع اليميني للطبقة الوسطى وبرز أكثر وجهها الرجعي المعادي للشيوعية وحركة الطبقة العاملة. وإذا كان لاجتماع اللجنة المركزية ذلك وما أعقبه من مناقشات أن يواجه تلك الظروف بنجاح ويواجه قضية قيادة الحركة الجماهيرية ومنع احتكار الطبقة الوسطى لها فقد كان لزاماً عليه أن يواجه قضية قيادة الحركة الجماهيرية وأن يلخص النظرية الثورية لتلك القيادة. هل تستمر الحركة الجماهيرية عملياً تحت نفوذ الطبقة الوسطى أم من الممكن أن تتولى هذه القيادة طبقة أكثر ثورية؟.. وما هي تلك الطبقة؟.. كانت تلك أسئلة حاسمة وقد نجحت المناقشات القيادية المثمرة في ذلك الاجتماع وما أعقبه من مناقشات عميقة في مواجهتها وايجاد الرد الثوري عليها.

لقد لخص الحزب بنجاح تجارب نضاله مستنداً على تعاليم الاشتراكية العلمية الخلاقة وتطبيقها على واقع بلادنا، لخص الحزب هذه المهام الثورية فيما اسماه المرحلة الوطنية الديمقراطية.

ما هي أهم أركان هذا التلخيص الماركسي اللينيني؟..

إن المهمة الثورية للحزب الشيوعي السوداني الأولى هي أن يدفع بالطبقة العاملة إلى مركز القيادة للجماهير وأنه من الممكن لهذه الطبقة أن تحل قيادتها مشاكل التحرر الوطني الديمقراطي ثم تسير بالبلاد إلى إحداث الثورة الاجتماعية. لقد كان حزبنا عملياً يسلك هذه السياسة ولكنه لم يستطع أن يلخص ذلك نظرياً بالاستناد إلى الاشتراكية العلمية.

ولكن التطورات الهائلة في الوضع الدولي ونجاح الأحزاب الشيوعية في آسيا وخاصة في الصين في قيادة حركة الاستقلال ثم السير بالبلاد في غير طريق التحكم الرأسمالي فتحت الآفاق أمام حزبنا. لقد ناهض حزبنا في كفاحه ضد الانتهازيين نظرية المراحل اليمينية التي تستهدف وقف النشاط المستقل للطبقة العاملة السودانية وحزبها الشيوعي بحجة أن السودان في المرحلة الأولى إذ توجد طبقة عاملة ضعيفة(*)[11] ولهذا أصبح الواجب لا يحتم بناء حزب شيوعي بل ادماج العناصر الشيوعية في أحزاب الطبقة الوسطى والسير وراء حركة التحرر التي تقودها هذه الطبقة. أما بعد اجتماع اللجنة المركزية في مارس 1953 فقد وضع الحزب بجرأة خط الجبهة الوطنية الديمقراطية الذي يستلزم قيادة الطبقة العاملة، تلك الجبهة التي في إمكانها استكمال التحرر الوطني والسير بالبلاد في طريق التقدم تمهيداً للثورة الاجتماعية، وبهذا استطاع حزبنا أن يقضي على الكثير من الغموض وأن يتفادى الكثير من البلبلة التي كانت سبباً مؤثراً في ما أصاب الحركة الشيوعية من ضعف في منطقتنا وخاصة مصر.

---

[11] (*) الإشارة إلى التعنيف الشهير الذي وضعه ستالين في كتاب "المسألة الوطنية" للبلدان المستعمرة والتالية: المرحلة الأولى بلدان ليست فيها طبقة عاملة، أو فيها طبقة عاملة ضعيفة. وفي هذه الحالة يعمل الشيوعيون داخل أحزاب البرجوازية الصغيرة ولا يوجد تنظيم أو حزب مستقل للشيوعيين.

لقد جاء هذا الانتصار لحزبنا في اتخاذ موقفه وفي رسمه للطريق الوطني الديمقراطي كبديل لحكم الاستعمار وكبديل لاحتكار الطبقة الوسطى للحركة الجماهيرية ومن ثم خلال مصالح الجماهير الحقيقية، مطابقاً لخبرة الأحزاب الشقيقة في مناطق التحرر الوطني، تلك الخبرة التي ضمنت في وثائق الأحزاب الشيوعية والعمالية في موسكو في نوفمبر المنصرم"1960" التي بنيت على تعاليم الاشتراكية العلمية. وهذا تأكيد جديد في حزبنا بألا يحجم عن مواجهة كل جديد وتطبيق الماركسية تطبيقاً خلاقاً، فالخوف والإحجام وعبادة النصوص تضر بقضية الحزب وبقضية وطننا، راجع الجزء الخاص بالتحرر الوطني في وثائق اجتماع موسكو.

استطاع اجتماع مارس أيضاً أن يحل بنجاح مشكلة العلاقة مع الرأسمالية الوطنية في الظروف الجديدة، ظروف ما بعد الاتفاقية وتزايد الطابع اليميني لتلك الطبقة. نادت العناصر الانتهازية المنسلخة من صفوف حزبنا بقيادة عوض عبدالرازق بأن الرأسمالية الوطنية وحزبها الوطني الاتحادي طبقة خائنة للنضال الوطني وأنه لا بد من محاربتها. لقد طبق حزبنا تعاليم الماركسية اللينينية المبدعة ولم يرَ في الرأسمالية الوطنية طابعها اليميني فحسب بل رأى طابعها المناهض للاستعمار والناشئ عن وضعها المادي. لم يستجب حزبنا للاستفزازت التي كان يقوم بها بعض قادة ذلك الحزب من هجوم على حزبنا وعلى الطبقة العاملة بل وقف في ثبات يرد تلك الهجمات ويكشف أساسها الرجعي وينادي في نفس الوقت بوجوب توحيد الجماهير الوطنية لإحراز أغلبية برلمانية مناهضة للاستعمار وقد أثمرت هذه السياسة الثورية في الوقت الذي انحسرت فيه موجة الاستفزاز والتصريحات المعادية للشيوعية

وجرى تعاون بين الجماهير الوطنية بما في ذلك الرأسمالية الوطنية نفسها حول أهداف مناهضة الاستعمار. لقد عبر اجتماع مارس وما تفرع منه من مناقشات ان الموقف الثوري هو الذي ينبعث من تحليل سليم على أسس الاشتراكية العلمية للطبقات بغض النظر عن المواقف المؤقتة لهذه الطبقة الاجتماعية أو تلك وهذا مبدأ مهم من مبادئ حزبنا الثورية المستمدة من الاشتراكية العلمية.

استطاع اجتماع مارس وما أعقبه من مناقشات أن يضع حزبنا في الطريق السليم إزاء الانتخابات. فقد نادت العناصر الانتهازية الخارجة من صفوف الحزب بوجوب مقاطعة انتخابات البلاد طالما قامت بوجود الإدارة الاستعمارية في البلاد. أمكن لحزبنا أن يضع تقديراً سليماً للحركة الجماهيرية وأن الجماهير ترغب في التعبير عن اتجاهها المعادي للاستعمار خلال الانتخابات وفي البرلمان. أما الطبقة الوسطى فقد كانت تسعى جاهدة للقفز على كراسي الحكم دون برنامج ودون إثارة حركة جماهيرية معادية للمستعمرين خلال معركة الانتخابات، دون توسيع نطاق التحرر الوطني وتثبيت شعارات النضال ضد المستعمرين من أجل المطالب الاقتصادية والديمقراطية.

تمكن حزبنا من صياغة الاتجاه الثوري السليم القائل بدخول الانتخابات وجعلها أداة لتوسيع الحركة الوطنية المناهضة للاستعمار وتعميق مطالبها الديمقراطية والاقتصادية ويقظة الجماهير إزاء المزالق التي تحف بالاتفاقية المصرية البريطانية. وقد توصل حزبنا إلى هذه الصياغة الثورية في معركة ركز فيها الأفكار الثورية التي كانت تحيط بالحزب وتنبعث من داخله من صفوف الطبقة المتوسطة، نجح حزبنا في

هذه المعركة واستطاع أن يوحد كل قادته وأغلبية أعضائه في هذا الاتجاه الثوري.

هذه بعض منجزات اجتماع مارس التاريخي وما تفرعت عنه من مناقشات في حقل القضايا النظرية.

تطورات في صلات الحزب الشيوعي بالجماهير وفي أساليبه العملية

لم يقتصر اجتماع مارس وما تفرع عنه من مناقشات على تلك الانجازات النظرية الهامة بل إنه نتيجة لتزايد الوعي النظري وخلال مناقشات طويلة الأمد في الأجهزة الحزبية القيادية -نشرت في مجلة "الشيوعي"- تحسنت إلى حدود كبيرة صلات الحزب بالجماهير وأساليب نضاله العملي لقد ظلت مشكلة صلة الحزب الشيوعي السوداني بالجماهير وما زالت من أهم المشاكل التي تواجه الحزب الشيوعي السوداني وعلى حلها يعتمد الكثير في خلال سنوات، ونتيجة لارتفاع راية الاشتراكية العلمية وسط الحزب جمع الحزب الشيوعي السوداني خبرات عديدة في الاتصال بالجماهير. فمنذ هزيمة التيار الانتهازي عام 1947 عمد الحزب إلى الكلمة المكتوبة لخلق صلة ثابتة بينه وبين الجماهير في شكل المنشورات والصحافة السرية والكلمة المكتوبة على الحائط وقد ظل هذا الشكل من الصلة مستمراً تحت كل الظروف. وكذلك تمكن الحزب الشيوعي من بناء التنظيمات النقابية العمالية وأصبح أعضاؤه يعملون في هذه المنظمات، ثم أن الحزب طرق عديداً من الأبواب لتوسيع تلك المنظمات فابتدع تنظيم اللجان الوطنية السياسية بين العمال وتنظيمات قراء اللواء الأحمر، ولكن يمكننا القول بأن الصلات الرئيسية بين الجماهير والحزب الشيوعي السوداني ظلت حتى الفترة التي نحن بصددها محصورة بشكل رئيسي في المنشورات والصحافة السرية وفي المنظمات النقابية ومنظمات الطلبة.

صحيح أن حزبنا أفاد كثيراً من هذه الصلات التي لولاها لظل حلقة سرية موصدة الأبواب، ولكن رغم كل هذه الصلات واجه اجتماع مارس

أزمة عزلة الحزب وضعف صلاته الثابتة بالجماهير وكان لا بد أن يعدد الحزب من صلاته بالجماهير وأن يكشف أشكالاً جديدة مناسبة. لا أود هنا أن أناقش بتفصيل الأشكال الجديدة من الصلات بالجماهير والتي نبعت خلال تلك الفترة الهامة من تطور حزبنا ولكن سأعمد إلى اختيار أهمها واخطرها.

على رأس هذه الأشكال الجديدة التنظيم الجماهيري المسمى "الجبهة المعادية للاستعمار" لقد نما هذا التنظيم في الفترة التي سبقت الانتخابات الأولى[12] مباشرة وكان نتاجاً لتنظيم صغير لمباشرة الانتخابات على اساس جبهة من الديمقراطيين، فالجبهة المعادية للاستعمار لم تكن حزباً شيوعياً يسير على مبادئ الماركسية اللينينية بل كانت حزباً ديمقراطياً يتصل بالجماهير في أكثر من أفق ويحتل فيه الشيوعيون مركز الصدارة. كان الحزب الشيوعي يرى في وجود مثل هذا الحزب فرصة لتجمع القوى الديمقراطية التي خاضت معارك متفاوتة مع الحزب الشيوعي والتي تقبل البرنامج الوطني الديمقراطي، إن الجبهة المعادية للاستعمار كانت محاولة لبناء الجبهة الوطنية الديمقراطية في شكل حزب أو في حد أدنى محاولة لتجميع العناصر والأقسام الديمقراطية التي تقبل التعاون مع الحزب الشيوعي السوداني في نطاق برنامجه القصير، "الوطني الديمقراطي"، كخطوة أولى لنشر الفكر الديمقراطي المناهض للاستعمار وجذب فئات اجتماعية جديدة لاستكمال بناء الجبهة الوطنية الديمقراطية.

---

[12] انتخابات 1954 التي سبقت استقلال السودان وقامت بموجب اتفاقية الحكم الذاتي البريطانية المصرية فبراير 1953، وقد فاز فيها عن الجبهة المعادية للاستعمار الشيوعي القيادي عضو الحركة السودانية للتحرر الوطني حسن الطاهر زروق.

لقد طرحت المناقشات التي سبقت قيام الجبهة المعادية للاستعمار والتي أعقبتها قضية هامة: هل يمكن دعم بناء الحزب الشيوعي وتوسيعه من داخل حزب الجبهة المعادية للاستعمار بوصف الأخير شكلاً من أشكال صلات الحزب الشيوعي بالجماهير؟.. وكان الرد بالإيجاب إذ أنه رغم الأشكال المباشرة لاتصال الحزب الشيوعي بالجماهير والتي كونها منذ تأسيسه فإن تعدد أشكال الاتصال المباشر منها وغير المباشر يمكن أن تسهم في تطور الحزب وفي حمايته وفي ضمان استمرار فعاليته بين الجماهير. إن ظهور حزب الجبهة المعادية للاستعمار كان تجربة فريدة وغنية بالنسبة للحزب الشيوعي السوداني، وهو فريد لأنه:

- لم يسبق حزب الجبهة المعادية للاستعمار قيام الحزب الشيوعي، فقد تأسس الأخير منذ سنوات[13] وخلق صلاته المباشرة وأكد بقاءه واستقلاله وابتدع هذا التنظيم كشكل من أشكال صلاته بالجماهير بهدف تنويعها وتعدادها. لهذا فإن حزب الجبهة لا يشبه تلك الأحزاب الديمقراطية التي كانت فيها عناصر وحلقات شيوعية مع انعدام وجود حزب شيوعي مستقل.

لذلك اعتقد أنه من المهم أن يلخص الحزب الشيوعي هذه التجربة ويدرسها بعمق فستفيدنا كثيرا وستساعد في تقديم خبرة متواضعة لرفاقنا وخاصة في افريقيا.

ما هي أهم منجزات حزب الجبهة وما هي أهم نقائصه؟؟..

---

[13] نلاحظ أن عبدالخالق محجوب يستخدم ويشير باسم "الحزب الشيوعي السوداني" للحزب في كل مراحل تطوره منذ نواته الأولى التي تكونت باسم الحركة السودانية للتحرر الوطني، وحتى تغيير الاسم واعتماد اسم الحزب الشيوعي السوداني في المؤتمر الثالث للحزب في 1956.

- قدم حزب الجبهة للحزب الشيوعي فرصاً عزيزة للاتصال بأقسام أوسع من الجماهير وإلى الوصول إلى مناطق ما كان من الممكن الاتصال بها بوساطة الأشكال المباشرة. ففي قرى نائية من مديريات بعيدة قامت لجان لحزب الجبهة واشتركت فيها عناصر اجتماعية بعيدة فاقتربت بذلك من الحزب الشيوعي وتشربت بالأفكار الديمقراطية واقترب كثير منها من مواقع الماركسية اللينينية.
- استطاع الحزب الشيوعي بهذا الشكل الجديد أن يدرب عدداً من قادته في محيط الإثارة والدعاية الجماهيرية وأن يعرف الجماهير بشخصيات قادة الحزب وبهذا اتسع نفوذ الحزب الأدبي واقترب أكثر إلى أفئدة الجماهير.
- تمكن الحزب الشيوعي من المعرفة الواقعية للكثير مما يجري في أوساط الساسة الرأسماليين والرجعيين وبهذا لم يعد معزولاً. وهذه المعرفة أفادت الحزب الشيوعي كثيراً في معرفته بالطبقات الاجتماعية في بلادنا وطرق تفكيرها ومسالكها في العمل بالإضافة إلى أن هذا الوضع الجديد مكن الحزب الشيوعي أكثر وأكثر من معرفة ما يجري في الدوائر الحاكمة ولم يعد يعتمد على التحليل غير المرتبط بالوقائع. هذه الميزة شكلت وتشكل قوة كبرى لصالح الحزب الشيوعي السوداني ويمكن إذا ما أحسن تلخيص تجاربها واستغلالها أن تدفع بحزبنا خطوات إلى الأمام. تتضح أهمية هذه الميزة أن حزبنا ظل محتكاً بالحوادث ومجرياتها حتى في أحلك أيام الحكم الدكتاتوري الراهن الذي حاول ويحاول أن يعزله ويدفعه لأعماق الأرض وأن يحرمه من الاحتكاك المباشر بالأحداث.

- تحسن إلى حد لا بأس به خط الحزب الجماهيري إذ أننا اكتشفنا أشكالاً قريبة من واقع بلادنا للاتصال بالجماهير، فالندوات المنزلية والمناسبات العائلية والعمل في الحي...الخ كلها أشكال جديدة قدمها لنا حزب الجبهة المعادية للاستعمار وهي رصيد لنا في كل الظروف إذا نحن أجدنا الاستفادة منها.
- تزايدت المسؤولية لعديد من أعضاء حزبنا القياديين بعد أن تعرفت الجماهير إلى شخصياتهم على منابر الجبهة المعادية للاستعمار. إن نشوء الكثير من هؤلاء الشخصيات في العمل السري صبغ عليهم صفات سلبية في الكثير من تصرفاتهم. ولكن ببروزهم في منابر الجبهة ومعرفة الجماهير لهم تحسنوا كثيرا وكافحوا ضد الصفات السلبية التي تضع حاجزا بينهم وبين الجماهير كالاتجاه اليساري في مراعاة التقاليد والعادات الشعبية ومشكلة الاختلاط اليومي بالناس غير الحزبيين...الخ.

هذه بعض منجزات الجبهة المعادية للاستعمار كشكل بين الحزب الشيوعي والجماهير. ما هي النقائص الرئيسية؟ ادعى التيار الانتهازي الانهزامي في اللجنة المركزية لحزبنا والذي هاجم الحزب خلال 1958 أن الجبهة المعادية للاستعمار حالت دون نمو الحزب الشيوعي ونهوضه كقوة اجتماعية كبرى. هذا رأي خاطئ غارق في السطحية. فالجبهة المعادية للاستعمار كما رأينا وضعت شروطاً افضل لبناء الحزب وهكذا كما جاء آنفاً، ولكن الحقيقة أن الحزب الشيوعي لم يستطيع استغلال تلك الإمكانية الوفيرة ليتحول إلى قوة اجتماعية وينجز مهام المؤتمر الثالث لحزبنا. إن الأزمة لم تنشأ عن وجود الجبهة المعادية للاستعمار بل هي كانت ولا زالت في خط الحزب التنظيمي وبدون هذا الاصلاح الثوري

في مقدرة الحزب التنظيمية فإن أشكال الاتصال بالجماهير مهما تنوعت وتوفرت فلن تؤدي إلى نمو الحزب الشيوعي إلى قوة اجتماعية كبرى.

لم تنجح الجبهة المعادية للاستعمار وخاصة في قيادتها أن تحدث أسلوباً مبتكراً للتعاون مع الشخصيات الديمقراطية وإلى تنشيطها في النضال العملي وبهذا ورغم أنها انتشرت في مناطق بعيدة إلا أنها عادت مرة أخرى لتصبح المنبر القانوني للحزب الشيوعي السوداني وبهذا فقدت أهم أسباب وجودها، إن العمل مع الأقسام والشخصيات الديمقراطية يتطلب الصبر ويتطلب المثابرة وابتكار الأساليب الملائمة كما يتطلب اتباع مبادئ الديمقراطية في التنظيم للتعبير عن وجهات النظر وتحمل المسؤولية الجماعية للنظر إزاء كل الأعمال المشتركة، وقد بدأ حزبنا بداية حسنة في تطبيق هذه الأساليب إبان المعركة الانتخابية الأولى وبعدها مباشرة وسرعان ما حلت أساليب العمل السهلة والرغبة في العجلة محل أساليب العمل الصبور مع الأقسام والعناصر الديمقراطية.

هذان نقصان رئيسيان في أعماق حزب الجبهة المعادية للاستعمار ومرة أخرى من الخير العميم لحزبنا أن يفرد دراسة عميقة لهذه التجربة الغنية ويشملها بالتفصيل لنفيد منها في حل مشاكل شكل هام من أشكال الاتصال المباشر بين حزبنا والجماهير الديمقراطية.

الجزء الرابع

- سبيل السودان نحو تعزيز الاستقلال والديمقراطية والسلم.

سبيل السودان نحو

تعزيز الاستقلال والديمقراطية والسلم

بإعلان الاستقلال السياسي وانجازه في مطلع عام 1956 وضعت بلادنا في مركز جديد وواجهت قضايا ومشاكل جديدة. لقد فتحت أمام وطننا بإنجاز الاستقلال فرص التطور المستقل وواجه في نفس الوقت مشاكل ذلك التطور- أصبح لزاماً على كل مؤسسة اجتماعية أن ترسم طريقها لتسخير الاستقلال من أجل بناء سودان جديد قائم على دعائم اقتصادية سليمة ومزدهرة وعلى ايجابية جماهير الشعب واشتراكها الجاد في شؤون الحكم وتوجيهه على ثقافة مزدهرة وفرص للمعرفة، وعلى حياة يودِّع فيها الشعب حياة العوز والشقاء. لم يعد الحديث عن الاستقلال أو الاستعمار يكفي لبقاء المؤسسات الاجتماعية وازدهارها، لم يعد متجاوباً مع الحاجيات السياسية والاجتماعية الجديدة. لقد كان الحزب الشيوعي السوداني بتطبيقه لقوانين تطور المجتمع على بلادنا مدركاً لهذه الحقيقة وواجه القضايا الجديدة وما تمخض عنه الاستقلال من مشاكل في مؤتمره الثالث الذي انعقد في فبراير عام 1956. لقد وضح ضعف أحزاب الاقطاع والرأسمالية في أنها وقفت بمعزل عن المشاكل والقضايا الجديدة ولم تحس بالتغييرات التي جرت ومن ثم لم تقدم للبلاد مناهج للتطور والنمو سوى رغباتها الجامحة في الاستيلاء على كراسي الحكم وتسخير جهاز الدولة لتقوية نفوذ طبقاتها من الناحية السياسية والاقتصادية.

بين هذه الأوضاع تظهر أهمية المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي فقد واجه فيه الشيوعيون السودانيون مشاكل ما بعد الاستقلال وعلى رأسها

مشكلة استمرار وتنمية الحركة الجماهيرية في الظروف الجديدة التي لم نعهدها من قبل وطبع هذه الحركة بطابع أكثر ديمقراطية. وهذه المشاكل كانت تستلزم مواجهة قضايا فكرية وعملية لم يكن من الممكن حلها بدون التطبيق السليم لقوانين التطور الاجتماعي- الماركسية اللينينية- على مجتمعنا السوداني. يمكننا القول عموماً بأن المشاكل الفكرية وجدت حلولاً سليمة في البرنامج الذي أقره المؤتمر الثالث- سبيل السودان- وأن هذه الوثيقة تعتبر بشكل عام انجازاً هاماً من منجزات الشيوعيين السودانيين في حقل تطبيق الماركسية على ما بعد الاستقلال. كذلك أشار المؤتمر الثالث بنجاح إلى المشاكل العملية الناجمة عن تلك القضية الجوهرية قضية تطوير الحركة الجماهيرية إذ شرح موضوع سير الطبقة العاملة للأمام لتولي قيادة الحركة الجماهيرية بوصف ذلك الطريق العملي الوحيد لإحداث تغيرات جوهرية في بلادنا ولتلبية حاجيات ما بعد الاستقلال.

ما هي أهم النقاط التي توصل البرنامج لحلها في حقلي الفكر والعمل؟..

- أكد البرنامج أن الاستقلال السياسي ليس سوى خطوة لتجديد حياة الشعب وأنه إذا وقفت البلاد عند الاستقلال السياسي ولم تحدث ثورة اقتصادية واجتماعية فلا يعتبر السودان كامل الاستقلال بل أن الاستقلال السياسي يصبح أداة من أدوات الاستغلال الاستعماري وتردي حالة الشعب ويأخذ المستعمرون باليسار ما أعطوه باليمين. لقد أكدت تجربة بلادنا منذ إعلان الاستقلال حتى اليوم صحة هذا التقدير الماركسي للاستقلال

السياسي واليوم تدفع جماهير شعبنا من اقواتها وحرياتها وكرامتها وهي تخوض هذه التجربة الأليمة المرة.

- رسم البرنامج بشكل عام وسليم عموميات طريق التطور غير الرأسمالي لبلادنا- طريق التطور الاشتراكي- بوصفه الوحيد الممكن والمنطبق مع حاجيات العصر وحاجيات البلاد. كذلك رسم كيفية الوصول إلى أول هذا الطريق وتثبيت اقدام وطننا فيه.
- قدم البرنامج حلولاً لمشاكل تجديد حياة الشعب والتحرر من التخلف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي فرضه عليه المستعمرون. حدد طبيعة علاقة جماهير الشعب بجهاز الدولة، وحدد معالم النهضة الاقتصادية وأشار إلى طريق تجديد حياة الكادحين المادية والثقافية.
- تحتل بين كل هذه القضايا قضية الديمقراطية المكان المقدم إذ أن سير البلاد في طريق التطور المستقل لا يمكن أن يتم كما أشار البرنامج بدون استمرار الحركة الجماهيرية ونموها واتساعها وصلابة تنظيماتها وتنوعها وسير الطبقة العاملة بالتدريج لاحتلال مركز القيادة، وبدون أن تؤثر هذه الحركة الديمقراطية بالأشكال المناسبة على جهاز الدولة. ولقد أكدت الحوادث فيما بعد أن الديمقراطية ظلت ميدان الحرب بين قوى الرجعيين ومن خلفهم الاستعماريون- وهم الذين يريدون تجميد الأوضاع كما هي عليه واتخاذ الاستقلال شكلاً من أشكال الاستعمار الجديد أي شكلاً لمزيد من الاستغلال ولقهر الشعب ولتجميد حركته حتى لا تصل إلى إحداث تغيرات اجتماعية ذات شأن- وبين قوى الديمقراطية التي تستهدف تحويل الاستقلال إلى عامل واقعي

لصالح الشعب وتهزم مستعينة به كل الأشكال الاستعمارية الجديدة.

- يوضح البرنامج أن الوطن السوداني ما زال في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ولكن بإعلان الاستقلال حلت فترة جديدة من هذه المرحلة واندفعت إلى الأمام مشاكل جديدة، مشاكل الديمقراطية والتطور غير الرأسمالي للبلاد، وتجديد حياتها الاقتصادية وبدأت تلوح في الأفق مشكلة قيادة الحركة الجماهيرية المنوط بها إحداث تلك التغيرات- أي مشكلة احتلال الطبقة العاملة بالتدريج لمركز القيادة وما ينجم عن هذا من تغيرات جوهرية في الوضع السياسي لبلادنا.

أعتقد أن هذه أهم منجزات البرنامج الذي أقره مؤتمرنا الثالث. لقد مرت على بلادنا تجارب غنية منذ اقرار ذلك البرنامج واختبرت قوى اجتماعية مختلفة في الحكم وتعرضت البلاد لنكسة في تطورها بسيطرة المستعمرين مرة أخرى بوساطة حفنة العسكريين الراهنة على شؤون الحكم، وهذه التجارب تجعل من المهم أن نعتبرها جيداً في برنامجنا ويمكن القول بأنه أصبح من الضروري أن يبرز أكثر طريق التطور غير الرأسمالي، التطور الاشتراكي عبر المرحلة الوطنية الديمقراطية الراهنة. إن تجارب شعبنا وتعدد أشكال الحكم تجعل من الواجب على الحزب الشيوعي أن يبرز أكثر طريقه الاشتراكي وأن يشرح الاشتراكية بوصفها المنقذ الوحيد لبلادنا والممكن تحقيقه بإنجاز مهام الثورة الديمقراطية واستكمالها. هذه حاجة فكرية ملحة خاصة وأن شعار الاشتراكية في منطقتنا أصبح يتعرض للتشويه وأصبح يتخذ مطية لخداع جماهير الشعب لتقبل دكتاتورية هذا القسم أو ذاك من الرأسماليين.

وإن كان الحزب الشيوعي السوداني في مؤتمره الثالث استطاع أن يحدد ويصوغ في اتجاه صحيح عموميات ما بعد الاستقلال ومشاكله فقد واجه مصاعب وتحولات كثيرة ناجمة عن تلك الفترة التاريخية الجديدة، فمن ناحية موضوعية أدى إعلان الاستقلال واتجاه الدوائر الاقطاعية الرأسمالية إلى تصوير الأوضاع بطريقة توهم بأن لا شئ بعد الاستقلال إلا انحسار نسبي في الحركة الجماهيرية التي كانت قد بلغت حدوداً بعيدة عندما بدأ النفوذ الاستعماري في التراجع منذ النصر الوطني في انتخابات عام 1953-1955 - فالسياسة الثورية مثلاً التي نهضت بها حركة مستأجري مشروع الجزيرة- وهم يمثلون رأسماليي الريف- خلال أعوام 53-54-1955 بدأت تضعف ووقعت تلك الحركة بعد الاستقلال تحت سيطرة الرأسماليين اليمينين وآلت مكاسب الجماهير إلى حفنة من الرأسماليين. هذا مثل بسيط لمسلك الطبقات الاجتماعية المختلفة بعد الاستقلال يتضح فيه الاتجاه لوقف الحركة الثورية والسطو على مكاسب الجماهير الكادحة والجري وراء الغنائم. وقد أثرت الرأسمالية والأقسام الرجعية بما لها من نفوذ على عقول الجماهير. لقد كانت أقسام واسعة من جماهير الشعب تعتقد أن اعلان الاستقلال هو العصا السحرية وأن كل شئ سيسير على ما يرام. ولقد وقعت في هذه الخدعة أقسام من جماهير الطبقة العاملة رغم نفوذ الأفكار الشيوعية والديمقراطية بينها وظهر هذا في بعض المنظمات النقابية وفي مقدمتها نقابة عمال السكة حديد حيث وجدت العناصر اليمينية الفرص لاحتلال مراكز هامة فيها.

يمكننا القول بأن الفترة العصيبة قد انجلت بسرعة وأن الحزب الشيوعي السوداني بوصفه الحزب الوحيد الذي عمل على استمرار وتنمية الحركة الجماهيرية استطاع أن يساعد جماهير شعبنا على التحرر

من الخداع وعلى مواجهة مشاكل ما بعد الاستقلال بروح الاستقلال والتآزر والتنظيم.

لقد واجه الحزب الشيوعي أيضاً مشاكل ذاتية نتيجة لحلول فترة جديدة من مرحلة الثورة الديمقراطية. إن الحزب الشيوعي مؤسسة اجتماعية لا يمكن إلا أن يتأثر بما يجري حوله بين طبقات المجتمع، وبالفعل نستطيع ان نرى أثاراً واضحة لذلك في الحزب الشيوعي لقد تساقطت نسبة لا يستهان بها من عضوية الحزب في هذه الفترة إما بترك صفوف الحزب مباشرة أو بالبقاء فيه من الناحية الشكلية وحدها ومن بين هذه النسبة يحتل المثقفون والعناصر الرأسمالية في مشروع الجزيرة القسم الأكبر. لا شك أن هذه العناصر كانت متأثرة بأصلها الطبقي مباشرة وبما يجري في أوساطه وبما وجدت أو رأت من فرص لتحسين أوضاعها الاجتماعية.

ومها يكن الأمر فإن التنظيمات الرئيسية للحزب الشيوعي لم تتأثر بهذه الهزات فالحزب يواجه دائماً في المنعرجات التاريخية وفترات التحول مصاعب داخلية يتغلب عليها بتثقيف الأعضاء وبتعميق أهداف الاشتراكية بينهم بصبر وثقة ويخرج من صفوفه العناصر التي لا أمل فيها والتي ترتبط بأصلها الطبقي القديم أكثر من ارتباطها بالطبقة العاملة.

إن تربية وتثقيف أعضاء الحزب على أساس الاشتراكية العلمية وعلى أساس برنامجنا ولائحتنا هو الواجب المستمر للحزب الشيوعي إزاء أعضائه إذا لم يرد أن يُعرض ذاته لهزات عنيفة في كل منعرج من منعرجات التاريخ. وهذا الواجب بالنسبة لنا اليوم وقد اتسع نطاق

المعارضين وأصبح الكثير يرى في الحزب الشيوعي السوداني مكافحاً من اجل الديمقراطية، فربما أدى هذا إلى دخول الكثير من العناصر على اعتبار قضية الديمقراطية وحدها لا على اعتبار البرنامج الكامل للحزب الشيوعي وأفكاره الاشتراكية العلمية.

إن الحزب الشيوعي شأنه شأن جميع المؤسسات الاجتماعية يواجه صعوبات في فترات التغيرات التاريخية ولكن من المهم دائماً أن يعي الحزب هذه الصعوبات وان يدرك اعتماداً على الحقائق والمنهج الماركسي أنها صعوبات ناجمة عن الفترة التاريخية المتقدمة. لقد نجح حزبنا بشكل عام في ادراك هذه الحقيقة، وما المناقشات المتعددة والأراء الكثيرة التي نشرت في صحف الحزب حول مشاكل القيادة ...الخ، إلا محاولات لتأهيل الحزب لمواجهة ظروف ما بعد الاستقلال ولاتخاذ أساليب العمل المناسبة تجاه تلك الظروف.

وهذا التقدير السليم لمشاكل الحزب الشيوعي وللفترة التاريخية الجديدة المبني على الاشتراكية العلمية جاء في صراع خفي وظاهر ضد اتجاهين خاطئين وانتهازيين ظهرا في هذه الفترة- الجمود الذي لم يستطع تقدير الفترة الجديدة ومصاعب الحزب تقديراً سليماً، والتحلل أو المراجعة التي كانت تتساءل عن قيمة الماركسية لبلد كالسودان.

لقد كان لا بد للشيوعيين السودانيين وهم يواجهون مشاكل ما بعد الاستقلال ويعملون لتأهيل حزبهم للنمو في الظروف الجديدة أن ينظروا في أساليب عملهم وإلى مدى استعدادهم لتحمل المسؤوليات الجديدة وأن يكافحوا ضد كل أساليب العمل والمفاهيم التي لم تعد تتمشى مع الظروف الجديدة. وكان هذا الكفاح يستلزم الصبر والشرح وأن يتم بأقل خسارة

ذاتية للحزب والمراجع اليوم لمطبوعات الحزب في هذه الفترة لا يسعه إلا أن يلحظ حملة فكرية للنظر في أساليب تطور الحزب ولتلمس الوسائل لتأهيله، ولقد كانت تلك الحملة تتجه لنبذ كل قديم بلى وعاد عائقاً للتقدم ومواضيع مختلفة يجدها قارئ تلك الوثائق حول تحسين العمل القيادي، وحول التثقيف، وحول الصلات بالجماهير ... الخ.. الخ.

ما هي الأفكار الرئيسية الجامدة التي واجهها الحزب الشيوعي في تلك الفترة على وجه عام؟.. واجه أفكاراً محافظة وجامدة إزاء أشكال اتصاله بالجماهير وتعددها وابتكار ما يتلاءم مع الظروف التي اتسمت منذ عام 1954 باستيقاظ أقسام اجتماعية واسعة من الناحية السياسية. كان الاتجاه الجامد لا يرى الفرص الجديدة بل على العكس كان يرى في استغلالها اضعافاً للحزب الشيوعي وادخالاً لأساليب العمل البرجوازي الصغير فيه وخاصة تنظيم الجبهة المعادية للاستعمار. وبالطبع كما هو الحال دائماً تختفي الأفكار الانتهازية- وهي انتهازية لأنها لا ترى الجديد وتتمسك بما يعرقل تطور الحزب الشيوعي وحركة جماهير الشعب- وراء الفاظ وشعارات ثورية لا تعني في النشاط العملي سوى الاضرار بقضية الحزب. إن الموقف الثوري هو أن يجدد الحزب وينوع صلاته بالجماهير معتبراً درجة وعيها ومستغلاً لكافة فرص العمل القانوني لا أن ينكمش ويقتنع بالحديث عن تنظيم فرع الحزب وحده فهو لن يصل بهذا الانكماش إلى تحقيق ذاك التنظيم وسيصاب بالعقم وسيظل حلقة لا أثر لها في سير الحياة وتوجيه الأحداث.

وفي تثقيف الكادر واجه الحزب مرة أخرى نفس الأفكار التي صرعها في عام 1947 والتي كانت ترمي إلى عزل النظرية عن العمل ولا ترى في النظرية منهاجاً للتفكير بل محفوظات وشعارات جامدة.

ورغم أن الاتجاه الثوري الشاعر باحتياجات الحزب في تلك الظروف وبوجوب وضع الأسس الثابتة لتثقيف الأعضاء اعتماداً على منجزات التطبيق السليم للماركسية اللينينية على ظروف بلادنا كان قوياً في هذه النقطة من الناحية النظرية باعتماده على تراث الحزب في الصراع الداخلي منذ عام 1947 إلا أنه لم ينجح في تلك الفترة في إحداث تحول عملي في اتجاه الحزب في تثقيف أعضائه. رغم عشرات البرامج التثقيفية المعلنة ورغم القرارات حول وجوب تجميع محصول الحزب في الماركسية اللينينية المطبقة على المشاكل المعاصرة والمواجهة للحزب مثلاً الجبهة الوطنية الديمقراطية، تنظيم الكتلة اليسارية بين العمال ...الخ..الخ ظلت المقدرة التنفيذية للحزب مشلولة في هذا المضمار. إننا لا يمكن أن نتحدث عن اندحار الأفكار الجامدة إزاء النظرية والتثقيف النظري إن لم يضع مجموع الحزب أقدامه على الطريق العملي- إن لم تبن الثقافة الحزبية على منجزات الحزب في حقل الماركسية اللينينية وتصبح هذه المنجزات أساساً للتكوين الشيوعي للأعضاء والمرشحين.

وتحت ستار تركيز قوى الحزب بين الطبقة العاملة عارض ذلك الاتجاه عمل الحزب بين الفئات الثورية الأخرى وبشكل رئيسي بين جماهير المزارعين وكذلك كان يقدم أساليب عمل جامدة وبالية.

هل كان ذلك الاتجاه مجرد خلاف في الرأي، وهل من الخطأ تسميته بالاتجاه الانتهازي؟.. الخلاف في الرأي شئ موجود بين المجموعات الثورية ولكن عندما يصبح هناك اتجاه دائم ومثابر لا يمكن اعتبار ذلك مجرد خلاف في الرأي بل لا بد من الرجوع إلى الأصل المادي لتلك الأفكار التي أصبحت اتجاهاً ثابتاً ومصراً. وعندما تصبح الأفكار اتجاهاً

فإن اعتبارها من زاوية الخلاف في الرأي طمس للحقائق وتهيب لمواجهتها وتفريط في تحرير الأعضاء الذين وقعوا تحت تأثيرها بل هو هدم لكادر الحزب. إن الأفكار الجادة شكلت في حزبنا اتجاهاً انتهازياً عندما واجه الحزب ظروف ما بعد الاستقلال، وهي ذات أساس موضوعي يرجع لأصل الطبقات المتوسطة: المزارعون، صغار الموظفين، والتجار، والحرفيون...الخ المحافظ الذي يخشى التغيير وسيظل حزب مثل حزبنا في بلد كالسودان تنتشر فيه أفكار البرجوازية الصغيرة معرضاً لمثل هذه الاتجاهات ولذا فعليه دائماً أن يسمي الأشياء بأسمائها، وأن يعتبر كل صراع داخلي جزءاً من صراع الطبقات وبهذا الفهم الماركسي وحده يستطيع الحزب أن يحافظ على نقائه وأن يقي أعضاءه من المزالق والجمود والانهيار.

إلى أين وصل حزبنا في مكافحة الاتجاه الجامد؟.. نستطيع القول بأن هذا الاتجاه بدأ ينحسر بشكل ملحوظ في المؤسسات العليا للأعضاء الجدد إذ حلت أساليب العمل الثوري وروح الإقدام والجديد مكان الأساليب البالية وروح المحافظة، ولكن الأساليب والاتجاهات الجامدة ما زالت مؤثرة على أقسام من الأعضاء وعلى أعمال تنظيمات حزبية وخاصة في فروع الحزب والأعضاء المسؤولين عنها. لهذا لا بد وقد انتصر حزبنا في الجولة الأولى أن يهزم القديم البالي الجامد وأن يسير بمجموعه في الطريق الثوري.

في نفس الوقت الذي كان الحزب الشيوعي يسعى لتأهيل ذاته لمواجهة الظروف الجديدة بتقدير لها سليم وماركسي، وباتباع أساليب للعمل ملائمة، وبالنظر إلى قضية بناء الحزب وأشكال الاتصال بالجماهير- كل ذلك بعين فاحصة- وفي صراع ضد الاتجاهات الجامدة وفي ظروف

تميزت بتراجع نسبي في الحركة الجماهيرية وبالمصاعب الذاتية التي يواجهها الحزب كما اشرت، بدأت تظهر أفكار متحللة لا تستهدف إعادة النظر في عمل الحزب من أجل تجديد أشكاله على أسس ثورية، بل تستهدف تصفية الحزب الماركسي اللينيني. نعم لم يجرؤ معتنقو تلك الأفكار على التعبير الجرئ عنها والاصرار عليها كما فعل دعاة الأفكار الجامدة، ولكنها ظهرت على أي حال في بعض مقالات الشيوعي بأقلام الأساتذة حسن سلامة والأمين حاج الشيخ أبو، وخاصة في اجتماع اللجنة المركزية في أبريل 1958. ظهرت في تلك المقالات وفي مناقشات الأستاذ الأمين حاج الشيخ أبو أراء تدعو إلى تحويل الحزب إلى حزب للانتخابات أو إلى حزب ديمقراطي على اعتبار أن الماركسية اللينينية لا تصلح في بلد كالسودان. لقد كان مروجو هذه الأفكار يعتقدون أن أعضاء الحزب الثوريين وهم يصارعون الاتجاهات الجامدة ويدعون إلى مناقشة القديم بهدف تصفية ما بلي منه وإلى روح الابداع الثوري يمكن أن ينزلقوا في هاوية التحلل من الماركسية ومن تراث الحزب الثوري، لقد كانوا يعتقدون أن المصاعب الذاتية التي كان يواجهها الحزب وخاصة عقب انتخابات 1958 يمكن أن تثنيه عن السير في طريق الاشتراكية العلمية وان تشككه في جدواها.

وفي اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في أبريل عام 1958 تجمع الاتجاهان في حملة جامحة تستهدف استغلال مصاعب الحزب من أجل تبديل الأوضاع القيادية لأعضاء الحزب المتمسكين بالاتجاه الثوري واضعاف الروح المعنوي.

وبالرغم من الصعوبات الذاتية والموضوعية التي واجهها الحزب الشيوعي في الفترة ما بين 1956-1958 ظل يناضل بثبات من أجل

التغلب عليها، ظل يشرح بصبر ويعبئ مجموع العضوية من أجل النظر في القديم وتحسينه لمواجهة الظروف الجديدة، ظل يعمل بصبر لإحداث انتعاش في الحركة الجماهيرية لوقف التراجع الذي حدث ولطبع الحركة الجيدة بطابع أكثر ديمقراطية وثورية. إن حزبنا يجب أن لا ينسى أبداً القاعدة الذهبية التي توصل إليها في تاريخه الملئ بالأحداث وهي: (إن الصراع الداخلي يجب ألا يصرف الحزب عن مهامه الشعبية وإن الخط السياسي السليم يُمتحن بين الجماهير لا في المناقشات وحدها).

وبمثابرة الحزب الشيوعي على تنظيم الحركة الجماهيرية وإصراره على شرح أهدافه لفترة ما بعد الاستقلال وباقتناع الجماهير الثورية بتجاربها أن الاستقلال السياسي وحده ليس المحطة النهائية وأنه بدون النضال لأهداف ما بعد الاستقلال لا يمكن تغيير حالة البؤس وتجديد مصائر الكادحين بدأت الحركة الجماهيرية في الصعود في مطلع عام 1958. إن هذه الحركة الجديدة كانت من أكثر الحركات الجماهيرية التي شهدتها بلادنا تقدمية وديمقراطية. فقد نشأت في الصراع ضد الأشكال الحديثة من الاستعمار وعلى رأسها المعونات الامريكية[14]، نشأت في الصراع من أجل صياغة حياة وطننا الاقتصادية على نسق ديمقراطي ومعاد للاستعمار. لقد كانت تلك الحركة في كل مناهجها وطنية ديمقراطية وكان الحزب الشيوعي السوداني ممثلاً في أعضائه الجماهيريين يمثل مركز الثقل في تلك الحركة.

---

[14] المعونة الامريكية (معونات أيزنهاور) كانت محط معركة سياسية قوية ووجدت رفض من قبل قوى شعب السودان الحية حتى قبلها نظام ابراهيم عبود بعد انقلاب نوفمبر 1958. راجع حولها وحول أهدافها "تقرير الرئيس أيزنهاور إلى الكونجرس عن نشاط المذهب الأمريكي للشرق الأوسط 9 مارس 1957) الموجود على الشبكة العنكبوتية.

لقد أدى نمو هذه الحركة الثورية المدهشة إلى دعم نفوذ الاتجاه الثوري بين الحزب الشيوعي وإلى اضعاف صوت الاتجاهات الانتهازية وأفكار المراجعة التي كانت تتفق على تقدير غير سليم للأوضاع السياسية في البلاد وفي الحزب. لقد تأكد أن الحزب الشيوعي يستطيع أن يلعب دوره بعد الاستقلال وأن الصعوبات التي يواجهها هي صعوبات تقدم لا انتكاس، وتأكد أيضاً لتلك العناصر التي لا ترى التراكم الكمي الثوري للأحداث وأنه يؤدي إلى تحولات كبرى خطأ اتجاهها. إن المثابرة في الدفاع عن مصالح الشعب كبيرها وصغيرها في كل المنابر وبين كل الفرص، ووقوف الحزب موقف الطليعة المتمثلة في الجرأة والحكمة الثورية، والشرح الصبور اليومي لخط الحزب ومنهاجه بما نملك من وسائل وإن بدت صغيرة، كل هذه المجهودات لا تذهب هدراً بل تؤدي إلى اقتناع الجماهير بسياستنا وإلى نهوضها. وهذه النظرة في تقدير أعمالنا يجب أن تظل ملازمة لنا لأنها النظرة الجدلية العلمية السليمة وكل ما عدا ذلك من ضيق وتبرم لا يخرج من كونه سطحية وانحصاراً في الأفق هما من مميزات فكر الطبقة المتوسطة.

لقد كانت الحركة الثورية تلك تسير بصورة مذهلة نحو اليسار وبدأت تنتصر سياسة الحزب الشيوعي السوداني ومفاهيمه بينها، وصارت الاتجاهات الانتهازية بين جماهير الطبقة العاملة، والتي أثرت إلى حدود في الفترة الماضية، صارت تفقد قوتها، وشرعت المنظمات النقابية تتحد أكثر وتقتنع بالسياسة الكفاحية للحزب الشيوعي حتى وصلت البلاد إلى إضراب 1958 الشهير الذي يمثل تقدماً كبيراً في حركة الطبقة العاملة وهذه الحركة بدأت تؤثر في الوضع البرلماني وبدأت تنمو كتلة من النواب متجاوبة معها حتى بين نواب حزب اليمين، حزب الأمة. لقد بدأ

حزب الأمة وهو القوة الاجتماعية التي ظلت في تلك السنوات تحاول وقف التطور المستقل للبلاد لصالح الدوائر الاستعمارية، والتي أوقفت عن طريق سيطرتها على الحكم أعوام 1956-1958 حركة تجديد جهاز الدولة لصالح الشعب ولخدمة الديمقراطية، بدأت هذه المؤسسة الاجتماعية في الاهتزاز وظهرت بينها كتلة من النواب تولي وجهها شطر الديمقراطية.

في هذا الوقت التقت مصالح الاستعماريين وقادة حزب الأمة في تسليم السلطة لكبار ضباط الجيش بهدف وقف تطور الحركة الجماهيرية وخنقها ومنع سير الجمهورية السودانية في طريق التطور المستقل. وهكذا واجهت بلادنا مؤامرة 17 نوفمبر.